المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الأحد ـ ١٦/١٢/٢٠١٨م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

حماس: سنفصح عن أسرار وخفايا بعملية "حد السيف" اليوم	الرسالة نت	٣
إدانة فلسطينية وعربية لاعتراف أستراليا بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل	الشرق الأوسط	٣
برلمانيون لـ"عربي٢١": هذا ما يجب فعله لوقف التطبيع	عربي ٢١	٥

شؤون عربية:

حلحلة عقد اللجنة الدستورية السورية تمهيداً لإعلانها الثلاثاء	العربي الجديد	٧
واشنطن تحذر المعارضة السورية من المشاركة في حملة ضد الوحدات الكردية	الأناضول التركية	٩
الحكومة اليمنية: الحوثيون اتفقوا على «مشاورات يناير» دون قيد أو شرط	الحياة اللندنية	١٠
ماذا يعني إيقاف الدعم الأمريكي للحرب السعودية باليمن؟	جيوبوليتيكال فيوتشرز	١١

شؤون إسرائيلية:

عمليات الضفة الغربية تثير انتقادات للاستخبارات الإسرائيليّة	عرب ٤٨	١٦
خبير إسرائيلي: انشغلنا بغزة ولبنان ففاجأتنا الضفة الغربية	وكالة سما	١٧
ضابط في جيش الاحتلال: خلية واحدة وراء العمليات المسلحة الأخيرة في رام الله	أمد للإعلام	١٩
«ناشيونال إنترست»: لا يتعلق الأمر بالقوة.. لهذه الأسباب تخشى إسرائيل إسقاط حماس	ساسة بوست	١٩

شؤون دولية:

ظريف: طهران بارعة في فنّ التهرّب من العقوبات	فرانس برس	٢٢

المقالات والدراسات

المصالحة الفلسطينية ليست أولوية	منير شفيق	٢٤
هل يعجّل الاحتلال بالمصالحة الفلسطينية؟	إلياس سحاب	٢٧
«تهدئة» غزة و«تثوير» الضفة	عريب الرنتاوي	٢٩
الضفة الغربية: عودة إلى العمل المسلح وحرب العصابات!	هاني حبيب	٣١
المقاومة توحِد الشعب والسلطة تفرقه	إبراهيم أبراش	٣٣
تطور التحقيقات مع نتنياهو والمشهد السياسي الانتخابي في إسرائيل (تقدير موقف)	أنطوان شلحت	٣٥
مخاطر المنظومة الإلكترونية الإسرائيلية للتجسس على مواقع التواصل الاجتماعي	بسمة سعد	٤١
لماذا تسعى السعودية لتأسيس كيان البحر الأحمر؟	إحسان الفقيه	٤٤
سياسة قوة أم مسألة مبدأ؟	ناثان براون	٤٧
الاضطرابات في سيستان وبلوشستان الإيرانية	جورجيو كافييرو	٥٠
هل بدأت معالم مصير ترامب بالتكشف	يوجين روبنسون	٥٤
إعتاق الولايات المتحدة من عذاب الشرق الأوسط	وايتس؛ كارلين	٥٦

خلال خطاب الحركة بمهرجان انطلاقتها الـ ٣١ حماس: سنفصح عن أسرار وخفايا بعملية "حد السيف" اليوم

الرسالة نت ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

لمحت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلى أن خطابها المركزي في مهرجان انطلاقتها الـ٣١ والذي سينظم اليوم الأحد وسط مدينة غزة، سيتضمن كشفًا لتفاصيل جديدة عن عملية "حد السيف".

وكتب الناطق باسم حماس فوزي برهوم على حسابه بتويتر: "ماذا سيحمل خطاب حماس بمهرجان انطلاقتها الـ٣١ من رسائل ومعلومات جديدة حول أسرار وخفايا عملية حد السيف التي وجهت فيها كتائب القسام ضربة أمنية إستخباراتية عسكرية موجعة للإحتلال الإسرائيلي".

واشتبك عناصر من القسام مساء الأحد ١١ نوفمبر مع قوة إسرائيلية خاصة شرقي خانيونس، ما أدّى لمقتل قائدها وإصابة آخرين بحسب اعتراف جيش الاحتلال، قبل أن تتمكن مقاتلات إسرائيلية من إخلاء الوحدة وإنقاذ باقي أعضائها باستخدام غطاء ناري كثيف وقصف جوّي عنيف للمنطقة.

إدانة فلسطينية وعربية لاعتراف أستراليا بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

رفضت السلطة الفلسطينية قرار أستراليا الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل وتوعدت بالرد على القرار «الخطير». وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، إنه «سيتم درس خطوات واجب اتخاذها كرد على هذا القرار». وأضاف: «سيتم ذلك وسنعلن عنه بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي».

ورفض المالكي الحديث عن التزام أستراليا بمبدأ حل الدولتين، قائلا إن «ترك تحديد حدود عاصمة البلدين للمفاوضات، يعد ذرا للرماد في العيون، ومحاولة لتجميل الموقف من خلال إرباك القارئ وإعطائه الانطباع بانسجام هذا الموقف مع القانون الدولي، بينما هو في الحقيقة أبعد أن يكون كذلك».

وأضاف أن «اعتراف أستراليا بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل لا يعفيها من تناقضها الكامل مع مرجعيات عملية السلام المستندة إلى القانون الدولي القائل إن القدس الشرقية أرض فلسطينية محتلة، وإن أي اعتراف بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل يجب أن يرافقه اعتراف بالقدس الشرقية كعاصمة لفلسطين».

واتهم المالكي رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون بالانتماء للكنيسة الإنجيلية المتصهينة: «تماما كما هو نائب الرئيس الأميركي (مايك بنس) الذي ضغط لصالح الاعتراف ونقل السفارة، وتماما كما هو رئيس غواتيمالا (جيمي موراليس)، والحال كذلك مع الرئيس البرازيلي المنتخب (جاير بولسونارو)، جميعهم ينتمون لنفس الكنيسة الإنجيلية المتصهينة».

وكان موريسون أعلن السبت، أن بلاده تعترف رسميا بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، وهو ما يمثل تراجعا عن سياسة تنتهجها منذ عقود. وقال موريسون إن «أستراليا تعترف الآن بالقدس الغربية، حيث مقر الكنيست وكثير

من المؤسسات الحكومية، عاصمة لإسرائيل». وأضاف قائلا للصحافيين في سيدني: «نتطلع لنقل سفارتنا إلى القدس الغربية عندما يكون ذلك عمليا».

وأكد موريسون أن أستراليا لن تنقل سفارتها إلى القدس الغربية إلا بعد تحديد الوضع النهائي للمدينة، ولكنها ستفتح بها مكاتب تجارية ودفاعية. وأكد موريسون دعم بلده لمبدأ حل الدولتين الذي يشمل إعلان القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية. غير أن ذلك لم يقنع الفلسطينيين.

ووصفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي، إعلان رئيس الوزراء الأسترالي، اعتراف بلاده رسميا بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل بالخطير والمستفز.

وقالت في بيان إن «هذه الخطوة اللامسؤولة وغير القانونية لن تؤدي إلا لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة». وأضاف أن «أستراليا باعترافها بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل تزامنا مع إعدام الأخيرة لـ٤ مواطنين بدم بارد وفرضها العقوبات الجماعية على شعب أعزل، أصبحت شريكة في جرائم الحرب التي ترتكبها دولة الاحتلال، وداعمة لعمليات الضم غير الشرعية للقدس المحتلة، متحدية القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية».

ولفتت عشراوي إلى أن الخطوة تأتي تماشيا مع النظم الأصولية المسيحية الصهيونية الشعبوية والعنصرية والفاشية التي تعمل بشكل ممنهج على إضعاف النظام العالمي وخرق القانون الدولي وحقوق الإنسان.

أما أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات فقال إن إعلان أستراليا تمخض عن سياسات محلية محدودة الأفق. وأضاف في بيان أن سياسات الحكومة الأسترالية لم تقدم شيئا لدفع حل الدولتين وأن القدس بأكملها لا تزال قضية وضع نهائي خاضعة للتفاوض في حين أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الدولي.

واتهم عريقات الحكومة الأسترالية باستغلال هذا الإعلان لتحقيق مكاسب سياسية داخلية شائنة، تتناقض مع التزاماتها بموجب قواعد القانون الدولي والسلم والأمن الدوليين. وقال عريقات إن أستراليا «اختارت الانضمام إلى ترمب ونتنياهو وحكومتين أخريين في التصويت ضد حل الدولتين في قرار الأمم المتحدة الذي تدعمه ١٥٦ دولة، ولا تزال ترفض الحكومة الأسترالية الاعتراف بدولة فلسطين، والتصويت في الهيئات والمنابر الدولية ضد حق شعبنا الفلسطيني في تقرير المصير، وتواصل أعمال التجارة غير الشرعية مع المستوطنات الإسرائيلية».

ولا يعرف كيف سيرد الفلسطينيون على القرار الأسترالي. وكان السفير الفلسطيني لدى أستراليا عزت عبد الهادي، حذر من أنه في حال اتخذت أستراليا هذه الخطوة فإن الحكومة الفلسطينية ستدعو الدول العربية والإسلامية إلى «سحب سفرائها» من أستراليا و«اتخاذ تدابير مقاطعة اقتصادية».

وسبق أن أعربت الحكومة الإندونيسية عن استيائها مما تعتزم أستراليا القيام به، وعلقت مشروع اتفاق تجاري بين البلدين. وكانت وزارة الخارجية في كانبيرا أصدرت، تحذيرا لمواطنيها الذين يعتزمون السفر إلى إندونيسيا الجارة المعارضة لهذه الخطوة. وتعد جزيرة بالي الشهيرة إحدى الوجهات السياحية التي يقصدها الكثير من الأستراليين.

وأدانت جامعة الدول العربية، قرار أستراليا الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، واعتبرته انتهاكا خطيرا للوضع القانوني الدولي الخاص بمدينة القدس ولقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن ذات الصلة، واعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني.

وأكد الأمين العام المساعد، السفير الفلسطيني سعيد أبو علي أن «هذا القرار سيكون محل متابعة جدية من قبل الجامعة العربية وسيترك أثره على مجمل العلاقات العربية – الأسترالية، خاصة أن الموقف العربي معلن وصريح حيال هذا الأمر بالكثير من القرارات العربية، التي سبق اتخاذها، والتي حذرت من مغبة الإقدام على مثل هذا القرار سواء من أستراليا أو غيرها من الدول التي قد تفكر بالإقدام على مثل هذه الخطوة الخطيرة بالغة الضرر لمسار السلام وللعلاقات مع الدول العربية».

برلمانيون لـ"عربي٢١": هذا ما يجب فعله لوقف التطبيع

عربي ٢١ . ٢٠١٨/١٢/١٦

أدان مشاركون في المؤتمر الثاني لرابطة "برلمانيون لأجل القدس" تهافت بعض الدول العربية على فتح قنوات اتصال مع الاحتلال الإسرائيلي، وفتح باب التطبيع على مصراعيه في مختلف المجالات، خاصة الرياضية والاقتصادية.

ودعا البرلمانيون، في تصريحات لـ"عربي٢١" على هامش المؤتمر الذي استضافته تركيا على مدار يومين، إلى ضرورة سن تشريعات وقوانين محلية وإقليمية لتجريم التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، ومعاقبة من يمارسونه، سواء كانوا أفرادا أو حكومات، وكذلك إعداد قائمة سوداء للمطبعين.

وأكدوا أن التطبيع يعد جريمة تستهدف محو القضية الفلسطينية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وقال عضو الهيئة التنفيذية لرابطة "برلمانيون لأجل القدس"، البرلماني البحريني السابق ناصر الفضالة، لـ"عربي٢١"، إن "التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي مرفوض تماما، وإن كانت بعض الأنظمة تمارسه نتيجة ضغوط كبرى، فإن كافة الشعوب العربية والإسلامية لا تزال ترفض كل أشكال التطبيع".

مهمة شريفة

وأشار إلى أن مهمة سن قوانين وتشريعات لمقاومة التطبيع مهمة شريفة يجب أن تقوم بها جميع البرلمانات العربية والإسلامية، لافتا إلى أن مجلس النواب البحريني أصدر تشريعا بالإجماع في ٢٠٠٦ لتجريم كافة أنواع التطبيع مع العدو الصهيوني، ومحاكمة كل مسؤول دولة يتواصل مع العدو، لكن تم تجميده في الغرفة الثانية للبرلمان "مجلس الشورى"، ولا يزال الصراع قائما من أجل تمريره، بحسب قوله.

وأكد الفضالة أن الضمير الشعبي لا يزال يرفض التطبيع، مضيفا: "لمسنا أن الضغط الشعبي يؤثر بشكل كبير في تغيير الكثير من المواقف التي قد تسير فيها الحكومات نحو التطبيع".

وأضاف: "بعض الحكومات العربية تقولها بصراحة عندما نجلس معهم في الغرف المغلقة: أنتم كشعوب وممثلين للشعب تستطيعون أن تضغطوا شعبيا، لكن نحن كحكومات ودول أمامنا تحديات لا يمكن أن نعلنها، لكن قد نستعين بضغوطكم كي نؤخر الموضوع أو نمنعه"، مستطردا: "وأعتقد أن هذه قوة موجودة في أيدي الشعوب والبرلمانات يجب تفعيلها".

وأوضح الفضالة أن "العدو الصهيوني لم ينجح حتى الآن في أن يمرر التطبيع شعبيا، حتى وإن كانت بعض الحكومات والدول العربية وقعت بروتوكولات التطبيع، خصوصا التطبيع الاقتصادي".

ولفت إلى أن "العدو الصهيوني غايته التطبيع الشعبي، وهو ما لم ولن يحدث"، معتبرا أن محاولات العدو الصهيوني دعم بعض التحركات المحدودة لتمرير التطبيع الشعبي فشلت في تحقيق أهدافها، ولن تتحقق غايتهم في ذلك".

وحول ما نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية بشأن زيارة مرتقبة سيجريها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى البحرين خلال الفترة المقبلة، قال الفضالة: "سمعنا عن ذلك، وقمنا بتصعيد إعلامي وشعبي رفضا لهذه الزيارة، حتى خرج وزير خارجية البحرين ونفى ذلك جملة وتفصيلا".

"حماية الحكام"

وقال البرلماني وعضو كتلة حزب العدالة والتنمية بمجلس النواب المغربي، خالد البوقرعي، إن الحديث عن قانون يلزم الحكومات العربية والإسلامية بوقف كل أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي أمر صعب للغاية.

وأضاف خلال حديثه لـ"عربي٢١" أن "الواقع العربي والإسلامي هو واقع يتبعه التشرذم والفرقة والتنابذ والتناحر، ولكن هذا لا يعفينا من أن نقوم بخطوات تجاه البرلمانات العربية والإسلامية، وحثها على القيام بمبادرات لمواجهة ورفض التطبيع وسن تشريعات تجرم ممارسته".

ويرى البوقرعي أن "الارتداد الذي شهدته ثورات الربيع العربي بتمويل من بعض الدول التي أزعجها نجاح تلك الثورات، وما تبع هذا الارتداد الممول من سياسية قمع الشعوب وخطف المعارضين، جعل الكيان الصهيوني في وضع مريح جدا"، بحسب تعبيره.

وتابع: "الحكام الذين لا يثقون في أنفسهم ربما يجدون الملاذ لدى هذا الكيان الصهيوني، ويتهافتون على التطبيع معه؛ من أجل أن يقوم بحمايتهم، في حين أن الاحتلال لا يستطيع حماية نفسه من المقاومة الفلسطينية الباسلة".

وأكد البوقرعي أن "الحماية الحقيقة يجب أن يستمدها الحكام من شعوبهم وإقرار نظام ديمقراطي حقيقي، وغير ذلك هو أمر عارض وزائل، حتى وإن نزل الاحتلال الصهيوني أو نزلت أمريكا".

إسقاط التطبيع

من جانبه، ندد عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، محمود الزهار، بتزايد هرولة بعض الأنظمة العربية إلى التطبيع مع الاحتلال الصهيوني بشكل علني.

وأشار الزهار خلال إلقائه كلمة فلسطين بالمؤتمر، إلى وجود تراجع في المواقف الداعمة للشعب الفلسطيني في الآونة الأخيرة، داعيا البرلمانيين إلى مواجهة التطبيع، والعمل على إسقاطه.

وتابع: "الاحتلال الصهيوني من خلال علاقته ببعض الدول العربية يسعى لوضع غطاء لجرائمه، ويقوم بمخطط مرسوم يستهدف القومية والهوية الفلسطينية والإسلامية والمسيحية، وتدمير التراث الفلسطيني، وطمس وجوده أمام مرأى العالم العربي والإسلامي".

حلحلة عقد اللجنة الدستورية السورية تمهيداً لإعلانها الثلاثاء

العربي الجديد ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

من الواضح أن المسار الطويل لتشكيل اللجنة الدستورية السورية برعاية أممية، والذي اعترضته عقباتٌ كثيرة، وصل إلى مرحلة مفصلية، إذ كشف مصدر تركي مطّلع على تفاصيل المشاورات بشأن اللجنة، لـ"العربي الجديد"، أن "موعد الإعلان عن تشكيلها سيكون الثلاثاء المقبل، في مدينة جنيف السويسرية، بحضور وزراء خارجية الدول الضامنة، تركيا وروسيا وإيران"، وذلك قبل يومين من الموعد المحدد لتقديم المبعوث الأممي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، تقريره بشأن اللجنة إلى مجلس الأمن، وقبيل أن ينهي مهامه مبعوثاً أممياً، تاركاً مكانه للنرويجي غير بيدرسون، اعتباراً من مطلع العام المقبل.

ولا تنفصل الانفراجة في ملف اللجنة الدستورية عن سلسلة الاتصالات المكثفة التي جرت في الآونة الأخيرة لحلحلة العقد، والتي تكثفت بعد تهديد المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية، جيمس جيفري، قبل نحو أسبوع، بأن "بلاده ستُنهي مسار أستانة، إذا لم يحصل تقدّم في تشكيل اللجنة الدستورية"، مؤكداً أن "واشنطن ستنتظر تقديم دي ميستورا تقريره إلى مجلس الأمن في هذا الشأن، والذي كان مقرراً يوم الجمعة الماضي، قبل أن يؤجل الموعد إلى الخميس المقبل". وهو ما رأت فيه المعارضة السورية رضوخاً من نظام الأسد وروسيا للتهديدات الأميركية.

وكشفت مصادر لـ"العربي الجديد"، أن "الإعلان عن اللجنة الدستورية سيكون في ١٨ ديسمبر/كانون الأول الحالي، بحضور وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، ونظيريه الروسي سيرغي لافروف، والإيراني جواد ظريف، بعد تجاوز العقبات التي كان تعترض تشكيل اللجنة، من دون الكشف عن الشكل النهائي لها".

وكانت مصادر تركية مطّلعة أكدت، قبل أيام، قرب التوافق بين الدول الضامنة على إعلان تشكيل اللجنة الدستورية حول سورية "بعد تذليل كثيرٍ من العقبات التي اعترضت تشكيلها، على أن يتمّ الإعلان عنها قريباً"، وأن "التوافق أصبح قريباً جداً، وسيجري الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية في جنيف قبل يوم ٢٠ ديسمبر الحالي، في اجتماع يُحضّر له بين وزارات خارجية الدول المعنية".

ويبدو أن الدول الضامنة استشعرت فقدان المجتمع الدولي الثقة في مسار أستانة، عقب فشل اجتماعاتها الأخيرة قبل أسبوعين في تشكيل اللجنة الدستورية، رغم قرار إنشائها قبل عشرة أشهر، والمهلة الدولية لتشكيل اللجنة قبل نهاية العام الحالي، تطبيقاً لمخرجات القمة الرباعية التركية الروسية الألمانية الفرنسية في إسطنبول قبل شهرين.

وتقاطعت معطيات عدة أكدت وجود انفراجة في هذا الملف، بما في ذلك كلام وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قبل أيام، من خلال تأكيده أن "تشكيل اللجنة الدستورية قد أصبح شبه كامل، وأنه تم التوافق على تسمية جميع الأعضاء تقريباً".

تصريحات الوزير الروسي، لوسائل إعلامٍ روسية، جاء فيها أن "قائمة أعضاء اللجنة شبه جاهزة"، متوقعاً أن "تجتمع اللجنة مطلع العام المقبل". وتحدّث عن أن "مسؤولين روسا زاروا أنقرة ودمشق، وتوجهوا إلى طهران، لبحث هذا الشأن". كما أنه ناقش مسألة اللجنة الدستورية مع نظيره التركي مولود جاووش أوغلو، وفي مكالمة هاتفية أجراها مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف.

وكان مسار تشكيل اللجنة الدستورية اصطدم بعقباتٍ كثيرة، آخرها تمثل في اعتراض موسكو على مسألة القائمة الثالثة في اللجنة، وهي القائمة التي يسمي فيها دي ميستورا، شخصيات سورية من المجتمع المدني، وهي شخصيات "مستقلة وحيادية" وقانونية، لتكون إلى جانب قائمتي النظام والمعارضة، والتي تتألف كل منها من ٥٠ شخصاً، رُفعت فعلاً إلى دي ميستورا.

وكان أحد اعتراضات موسكو، هو نقطة الخلاف، فيما يتعلق بطلبها أن يكون في القائمة الثالثة نحو ستة أسماء إضافية لها، فضلاً عن منصب رئيس اللجنة، وأن هذا الطلب ينمّ عن رغبة لديها بالاستحواذ على قرارات اللجنة لصالح النظام، إلا أن المساعي الروسية اصطدمت برفضٍ تركي حازم، بحسب مصادر تركية.

وفيما لم يصدر تعليقٌ رسمي من قبل مسؤولي النظام السوري، حيال التطورات الحاصلة، و"الانفراجة المتوقعة" في مسألة تشكيل اللجنة الدستورية، فإن بعض أطياف المعارضة السورية، تجد أن تشكيل اللجنة الدستورية يعتبر بمثابة إنجازٍ أولي، على اعتبار أن النظام يرضخ بالمحصلة للانخراط في هذه اللجنة الدستورية، التي كان يسعى لعرقلة تشكيلها، كونها تجرّه إلى خطوةٍ جدية في عملية الحل السياسي الرافض لها فعلياً.

وذهب المتحدث الرسمي باسم "هيئة المفاوضات" السورية، يحيى العريضي، في هذا الاتجاه، حين اعتبر، في حديثٍ لـ"العربي الجديد"، أن "التقدم الذي قد يحصل في مسألة تشكيل اللجنة الدستورية، خلال الأيام الثلاثة المقبلة، خطوة مهمة، لأن ذلك يعني أن النظام رضخ مرغماً لهذه العملية، التي كان يتجنب الدخول فيها، ويخشى أن تتحقق". لكنه استدرك في نفس الوقت سائلاً "هل تقدم أو تؤخر هذه اللجنة؟ هذا موضوع مهم. فاللجنة جابهت عقبات كثيرة جداً قبل أن يتم تشكيلها، وستواجه أيضاً عقبات كثيرة بعد التشكيل"، مؤكداً أن "تشكيل اللجنة الدستورية، هو خطوة يتوجب أن تتبعها خطوات أخرى، تحديداً فيما يتعلق بتنفيذ باقي بنود القرار الدولي ٢٢٥٤".

واعتبر العريضي، أن "جولة أستانة الأخيرة، في ٢٨ و٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كان من الممكن أن يُحرز بها تقدم في مسألة اللجنة الدستورية، ولكن موسكو ماطلت مجدداً، وأضاعت الفرصة، والتي تبعتها تهديدات واشنطن بإنهاء مسار أستانة".

ورأى العريضي أن "الضغط الأميركي، ورفع واشنطن نبرتها، وتهديدها بإنهاء مسار أستانة، ما لم يتم إحراز تقدم في مسألة تشكيل اللجنة الدستورية، قبل عرض دي ميسورا تقريره، في مجلس الأمن، دفع موسكو إلى القول إن اللجنة الدستورية باتت شبه كاملة، بعد أن كانت تماطل وتعرقل تشكيل هذه اللجنة". واعتبر أن "ضغوط واشنطن وضعت حداً للمماطلة الروسية في هذا الشأن، وأن خطوة إنجاز اللجنة الدستورية مهمة وأرضخت النظام للدخول في عملية كان يخشاها ويتجنبها".

واشنطن تحذر المعارضة السورية من المشاركة في حملة ضد الوحدات الكردية

الأناضول التركية ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

هددت الإدارة الأمريكية المعارضة السورية، بشقيها السياسي والعسكري، من المشاركة في أي عملية عسكرية تركية ضد الوحدات الكردية شرق نهر الفرات، شمال شرقي سوريا.

وأرسل مسؤولون أمريكيون رسالة إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، و"الجيش السوري الحر"، هددوا فيها بأن العناصر التي ستشارك في أي عملية تركية شرق الفرات ستواجه الجيش الأمريكي بشكل مباشر.

وورد في الرسالة: "إن مشاركة الائتلاف أو السوري الحر بأي شكل في العملية تعني الهجوم على الولايات المتحدة وقوات التحالف، وهذا سيؤدي إلى صدام مباشر معها". وأضافت "القوات الأمريكية وقوات سوريا الديمقراطية في حالة متداخلة مع بعضهما، لذلك لا يمكن مهاجمة قوات سوريا الديمقراطية دون استهداف قوات التحالف والقوات الأمريكية والاشتباك معهما".

وتضمنت الرسالة أيضا عبارة: "حينما ترقص الفيلة؛ عليك أن تبقى بعيدًا عن الساحة".

يأتي ذلك بعد ثلاثة أيام من إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عزم بلاده إطلاق حملة عسكرية في غضون أيام لتخليص منطقة شرق الفرات في سوريا من القوات الكردية.

وتتواجد الوحدات الكردية في سوريا في مساحة تزيد عن ٤٥ ألف كلم مربع، تبدأ من ضفاف نهر الفرات حتى الحدود العراقية شمال شرقي سوريا، وتشكل نحو ٤٨٠ كلم من حدود البلاد مع تركيا، من إجمالي ٩١١ كلم. ولديها نحو ١٥ ألف عنصر مسلح في المنطقة التي توسّعت فيها بدعم عسكري أمريكي منذ ٢٠١٤. ويشكل العرب ٧٠ في المئة من عدد سكان المنطقة.

كما تسيطر الوحدات الكردية على أكبر حقول ومنشآت النفط والغاز في البلاد، علاوة عن ٦٠ في المئة من الأراضي الزراعية وأكبر موارد المياه وسدود توليد الكهرباء.

يشار إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية صرّحت، في وقت سابق، أنها بصدد تأسيس قوة يتراوح قوامها بين ٣٥ و٤٠ ألف مقاتل شرق نهر الفرات، لضمان سيطرة دائمة على المنطقة.

وتعارض تركيا خطة واشنطن، التي تعني تحويل القوات الكردية إلى جيش نظامي، وفرض نشوء كيان تعتبره أنقرة "إرهابيا" بالأمر الواقع على حدودها الجنوبية.

الحكومة اليمنية: الحوثيون اتفقوا على «مشاورات يناير» دون قيد أو شرط

الحياة - ٢٠١٨/١٢/١٦

أكد مسؤول في الحكومة الشرعية اليمنية أن رضوخ ميليشيات الحوثي المدعومة من إيران للمساء السياسي يؤكد أن القوة العسكرية والإرادة السياسية أجبرتاها على إنهاء الانقلاب.

وقال وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، عبر حسابه في «تويتر» أمس: «رضوخ الميليشيا الحوثية للمسار السياسي يؤكد أن القوة العسكرية والإرادة السياسية والفعالية الإدارية والاقتصادية والدعم والإسناد للتحالف بقيادة الأشقاء في المملكة العربية السعودية هي السلاح الفعال والقادر على إجبار هذه الميليشيا على الرضوخ للسلام وإنهاء الانقلاب».

وأوضح أن الاتفاق أكد على التزام الميليشيا الحوثية بمواصلة المشاورات في كانون الثاني (يناير) المقبل، من دون قيد أو شرط، ووفقاً للمرجعيات الثلاث لينهي مسلسل الابتزاز الذي مارسته الميليشيا على الحكومة الشرعية وتحالف دعم الشرعية والمجتمع الدولي في كل دورة مفاوضات.

وأشار إلى أن تدفق الإمدادات الإنسانية والإغاثية عبر ميناء الحديدة سيسقط أسطوانة الحصار الاقتصادي ومتاجرة الميليشيا الحوثية بتردي الأوضاع الإنسانية لليمنيين بهدف إطالة أمد الانقلاب، مضيفاً: «استعادة إيرادات موانئ الحديدة للخزينة العامة ستؤثر على مصادر تمويل الميليشيا الحوثية الإيرانية الانقلابية ويدعم تنمية إيرادات الدولة ويسهم في تسديد مرتبات الموظفين».

ونوه إلى أن نص الاتفاق على إزالة الألغام من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى دليل إدانة على الميليشيا الحوثية الإيرانية وتأكيد على لجوئها لزراعة الألغام في المناطق السكنية والمصالح العامة والخاصة دون اكتراث بالأوضاع الإنسانية وحياة المواطنين.

وبين أن الاتفاق شدد على المرجعيات الثلاث للحل «كمرجعية ثابتة ومعترف بها دولياً لأي تسوية سياسية في الملف اليمني. وألزم الميليشيا الحوثية بالانسحاب الكامل من مدينة الحديدة وموانئها الثلاثة في المرحلة الأولى والانسحاب من محافظة الحديدة في المرحلة الثانية».

وفيما أبلغ المبعوث الدولي لليمن مارتن غريفيث، مجلس الأمن الدولي أول من أمس، أنه ينبغي فرض نظام مراقبة قوي في الحديدة على وجه السرعة للإشراف على الالتزام بالهدنة كشفت مصادر عاملة في ميناء الحديدة نهب ميليشيات الحوثي معدات ووثائق وبضائع مملوكة لتجار ومستثمرين كانت في طريقها للشحن والنقل من

الميناء المطل على البحر الأحمر (غربي اليمن)، وذلك بعد يومين من اتفاق على وقف إطلاق النار وانسحاب المتمردين من مدينة الحديدة وميناءها، في محادثات سلام برعاية الأمم المتحدة.

وتأتي هذه السرقات بعدما وصفت بـ «الانفراجة الكبيرة» في أزمة اليمن، حيث وافق المتمردون الحوثيون، للمرة الأولى منذ انقلاب ميليشياتهم على الشرعية، على الانسحاب من ميناء ومدينة الحديدة، بالإضافة إلى دخول المساعدات إلى تعز التي تحاصرها ميليشيات الحوثي منذ سنوات، والإفراج عن آلاف المحتجزين، وذلك خلال مشاورات السويد للسلام.

ميدانياً، تمكن الجيش اليمني أمس من تحرير مناطق جديدة شرق مديرية حيران في محافظة حجة، بعد معارك عنيفة تكبدت خلالها ميليشيات الحوثي خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات.

وقال مصدر عسكري في المنطقة الخامسة بالجيش اليمني، إن قوات الجيش تمكنت من خلال عملية عسكرية مباغته مسنودة بطيران التحالف من تحرير منطقة العوجاء وعدد من المزارع شرق حيران على تخوم مديرية مستبأ.

ماذا يعني إيقاف الدعم الأمريكي للحرب السعودية باليمن؟

جيوبوليتيكال فيوتشرز - ٢٠١٨/١٢/١٥

وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار قد يحد من التدخل العسكري الأمريكي في الحرب في اليمن.

وكان هناك انتقاد مكثف للأثر الإنساني للحرب، واتفاق على أهمية الضغط على التحالف الذي تقوده السعودية لإنهاء القتال هناك.

لكن الكثيرين يرون قرار مجلس الشيوخ كأحد أشكال الرد على تورط المملكة العربية السعودية في قتل "جمال خاشقجي" في القنصلية السعودية في إسطنبول.

وتسبب الغضب لمقتله والطريقة الوحشية التي قُتل بها في فرض ضغوط متزايدة على الحكومات والزعماء السياسيين في العديد من الدول لاتخاذ إجراءات ضد النظام السعودي.

ويضع هذا واشنطن في زاوية صعبة. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة مشتتة أكثر من اللازم من الناحية العسكرية بالفعل، فإنها تحتاج بشكل متزايد إلى الاعتماد على حلفاء مثل السعودية لتأمين مصالحها في الشرق الأوسط، لذا فإن أي محاولات للحد من تعاون الولايات المتحدة مع المملكة وجهودها في اليمن قد تبدو وكأنها العلاقات مع شريك رئيسي، ومنع الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها في المنطقة ويجيب هذا التحليل عن الأسئلة المتعلقة بتورط الولايات المتحدة في الحرب في اليمن، ومصالح الولايات المتحدة من الانخراط في هذه الحرب.

أهداف الولايات المتحدة في اليمن

في الولايات المتحدة، أثار مقتل "جمال خاشقجي"، في أوائل شهر أكتوبر/تشرين الأول، تدقيقا جديدا تجاه المملكة العربية السعودية، إضافة إلى التحالف الذي تقوده ضد المتمردين الحوثيين في اليمن.

وشعر بعض الساسة بالحاجة إلى الاستجابة للصدمة العامة والسخط تجاه مقتل "خاشقجي"، وذلك عبر الحد من قدرة إدارة "ترامب" على التعاون مع الرياض.

وكانت النتيجة هي القرار الذي تم تمريره في مجلس الشيوخ الذي قد يجبر الولايات المتحدة في النهاية على سحب بعض المساعدات التي قدمتها إلى التحالف الذي تقوده السعودية.

لكن دعم الولايات المتحدة للسعوديين في اليمن لا يتعلق فقط بالحرب في اليمن.

ولطالما كانت الولايات المتحدة تشعر بالقلق حيال وجود هيمنة إقليمية ناشئة في الشرق الأوسط.

وعلى المستوى الأوسع، فإن إحدى الضرورات الرئيسية للولايات المتحدة تتمثل في منع الهيمنة الإقليمية من الظهور في أي جزء من العالم، لأن ذلك قد يجبر واشنطن على إعادة توجيه الموارد بعيدا عن القدرات العسكرية البرية نحو تطوير سلاح بحري أقوى، وتشعر الولايات المتحدة بالقلق من أن النفوذ الإيراني المتزايد في أماكن مثل العراق وسوريا قد يجعلها أقرب إلى القدرة على السيطرة على الشرق الأوسط.

وهذا هو السبب الرئيسي وراء تورط الولايات المتحدة في اليمن، حيث تريد التأكد من أن إيران، التي تدعم المتمردين الحوثيين في قتالهم ضد الحكومة المدعومة من السعودية، لن تملك نفوذا واسعا في بلد آخر في الشرق الأوسط.

لكن الولايات المتحدة تعلمت خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية أنها لا تستطيع أن تكسب الحروب وحدها، ويجب أن تكون أكثر انتقائية في اختيار النزاعات التي تنخرط فيها. لذلك يجب أن تعتمد على الحلفاء الإقليميين للمساعدة في تحقيق مصالحها الأمنية.

ويتطلب تقييد إيران من الولايات المتحدة التعاون مع دول مثل السعودية و(إسرائيل)، حتى تتمكن من نشر قواتها بشكل محدود وللضرورة فقط. وتعد اليمن مصدر قلق بالغ بالنسبة للسعوديين، فهما يتشاركان الحدود، ولا تستطيع الرياض أن تسمح لخصمها بالحصول على موطئ قدم هناك.

قوة الرأي العام

ويبدو أن قرار مجلس الشيوخ يهدف إلى الحد من قدرة الإدارة الأمريكية على العمل مع السعودية، ولكن عند إجراء فحص دقيق، لا يمثل القرار معوقات كبيرة بقدر ما يبدو لأول مرة.

وعلى الأكثر، سيدفع لتقليص الدعم الأمريكي منخفض المستوى للإجراءات السعودية ضد الحوثيين في اليمن، وهذا بافتراض أن القرار يتخطى المراحل التالية حيث قال البيت الأبيض إن الرئيس سيستخدم "الفيتو" ضده، على الرغم من وجود مشروع قانون مماثل في مجلس النواب لا يمكن الاعتراض عليه من قبل الرئيس. ومن خلال التصويت على القرار، تمكن أعضاء مجلس الشيوخ من إظهار قلقهم حول القضية دون فرض أي تغيير في السياسة.

علاوة على ذلك، لم يكن القرار واضحا تماما بشأن القوات أو الأصول التي قد تحتاج الولايات المتحدة إلى سحبها.

يُذكر أن "الكونغرس يوجه الرئيس بموجب القرار إلى سحب القوات المسلحة للولايات المتحدة من الأعمال العدائية في الجمهورية اليمنية أو التأثير فيها، باستثناء القوات المسلحة الأمريكية التي تشارك في عمليات موجهة إلى القاعدة أو القوات المرتبطة بها ...".

وبعبارة أخرى، إذا كانت القوات الأمريكية تشارك ضد تنظيم القاعدة أو الكيانات المرتبطة به فلن تحتاج إلى الانسحاب من اليمن. لذا يمكن للولايات المتحدة المحافظة على قدر محدود من المشاركة مع الاستمرار في التوافق مع القرار.

لكن السؤال الرئيسي هو لماذا تريد المؤسسات المحلية تقييد الإجراءات الأمريكية في الخارج في المقام الأول، وهنا تلعب الهوية الوطنية والسياسة المحلية دورا حاسما في الخريطة الجيوسياسية. وتساعد الهوية الوطنية في تشكيل نظرة المواطنين إلى الصواب والخطأ، وقد يؤثر هذا بدوره على تصرفات القادة والسياسات التي يروجون لها، أو على الأقل يروجون لها بين العامة.

ويعني هذا أنه في بعض الأحيان يكون الهدف من إجراءات البلاد في الخارج بصدق حماية القيم التي يراها مواطنوها مهمة.

وفي أحيان أخرى، يحاول السياسيون فقط إقناع الجمهور بأن حلفاء البلاد يتصرفون بطريقة تتفق مع قيمهم الخاصة، حتى وإن لم يفعلوا ذلك.

وعلى سبيل المثال، أشار "فرانكلين روزفلت" على نحو مشهور إلى "جوزيف ستالين" باسم "العم جو"، عندما كان من الضروري أن تجتمع قوى البلدين لهزيمة ألمانيا النازية، على الرغم من الوحشية التي استولى بها "ستالين" على السلطة.

ولكن عندما يرتكب حليف فعلا ينتهك قيم بلد ما صراحة، قد يضطر القادة إلى الرد بطريقة يبدو أنها على الأقل تعاقب ذلك الحليف لاسترضاء الرأي العام.

وفي كثير من الأحيان، يمر الغضب، ويتم استبدال القضية بموضوع آخر يحتل اهتمام وسائل الإعلام، ويعود القادة إلى مسارهم السابق. ولكن إذا بقي هذا الفعل في دائرة الضوء لفترة زمنية أطول، كما كان الحال في حرب فيتنام، فإنه قد يخلق قيودا طويلة الأجل على أعمال الدولة في الخارج.

وفي بعض الحالات، لا يقتصر دور الجمهور على الرغبة في الدفاع عن قيمهم فحسب، بل أيضا في الدفاع عن مصالحهم الشخصية، التي تعد حافزا أقوى للتغيير. فخلال حرب فيتنام، على سبيل المثال، عارض غالبية الأمريكيين الحرب، ليس فقط لأنهم ظنوا أنها غير عادلة، ولكن لأنها ربما أجبرتهم على المخاطرة بحياتهم في الصراع. ومن ثم، قد يكون سعي بلد ما لمصالحه مقيدا أكثر عندما يتأثر المواطنون مباشرة بالسياسات المطلوبة لمتابعة هذه المصالح.

وفي حالة "جمال خاشقجي"، يعد الاستياء العام ضد السعودية مدفوعا فقط بالقيم، لأن الشعب الأمريكي لم يتأثر بشكل مباشر بقتل "خاشقجي"، وينطبق نفس الشيء على الحرب في اليمن.

وبغض النظر عن وحدة صغيرة جدا من القوات الخاصة، لم تتعرض حياة الأمريكيين للخطر من أجل المحاربة في هذا الصراع.

ومن المشكوك فيه إذن أن يستمر الرأي العام الأمريكي في التركيز على هذه القضية لفترة كافية لإفشال علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية بشكل كبير.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم طرح هذا القرار فيها للتصويت في مجلس الشيوخ. وصوت أعضاء مجلس الشيوخ بـ ٥٥ صوت مقابل ٤٤ ضد القرار في مارس/آذار.

ووفقا للكثيرين في وسائل الإعلام، كان قتل "خاشقجي" السبب الرئيسي في أن يتغير موقف مجلس الشيوخ خلال أشهر قليلة فقط. وهناك تطورات أخرى متعلقة بإيران منذ مارس/آذار قد تكون ساهمت أيضا في اتخاذ القرار، حيث شهدت طهران عددا من النكسات المحلية، بما في ذلك إعادة فرض العقوبات الأمريكية، والهبوط في العملة، والاحتجاجات على مستوى البلاد واستمرار هجمات المتمردين في المناطق الكردية والعربية، والتي قد تضعف قدرة طهران على مواصلة شن الحرب في اليمن. وقد يرى أعضاء مجلس الشيوخ في ذلك أن هذه فرصة لسحب المشاركة الأمريكية من هناك دون إعطاء إيران اليد العليا.

حجم المشاركة الأمريكية

ويعتمد تأثير قرار مجلس الشيوخ بشأن الحرب في اليمن أو على العلاقات الأمريكية السعودية إلى حد كبير على مقدار الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للائتلاف السعودي.

والحقيقة أن هذا الدعم ليس كبيرا، فقد قدمت الولايات المتحدة خدمة التزود بالوقود لطائرات التحالف حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، عندما قرر البيت الأبيض إنهاء التزويد بالوقود الجوي للعمليات السعودية قبل مشروع القانون الذي كان سيحد من تدخل الولايات المتحدة في الحرب.

لكن دعم إعادة التزويد بالوقود كان له تأثير ضئيل على الائتلاف، لأن السعودية والإمارات لديهما قدرات كافية لللتزود بالوقود.

وكان الدعم البري الأمريكي في الحرب محدودا للغاية. وفي عام ٢٠١٧، أُفيد بأن نحو ١٢ بطارية باتريوت كانت تتمركز في الجانب السعودي من الحدود السعودية اليمنية لتحديد وتدمير الصواريخ الباليستية التي يطلقها الحوثيون إلى المملكة.

ويقدر البعض العدد الإجمالي للأفراد العسكريين الأمريكيين الذين تم نشرهم في المملكة لدعم التحالف بنحو ٥٠ فردا. وتفيد التقارير أن هذه القوات تزود السعوديين بمعلومات استخباراتية لمساعدتهم في العثور على أهداف الغارات الجوية، وحتى لو خسرت الرياض هذا الدعم إن ذلك لن يكون نكسة كبيرة للتحالف.

وبالتالي، لن يكون لقرار مجلس الشيوخ تأثيرا على حرب اليمن، لأن الولايات المتحدة ليست متورطة هناك على أي حال. بالإضافة إلى ذلك، تقع بعض مناطق المشاركة الأمريكية في البلاد خارج نطاق القرار. وفي أواخر

نوفمبر/تشرين الثاني، وقعت السعودية صفقة بقيمة ١٥ مليار دولار مع الولايات المتحدة لنظام الدفاع الصاروخي "ثاد"، وهو نظام أكثر تطورا من بطاريات "باتريوت" الأمريكية العاملة في المملكة حاليا.

وستبقى هذه الصفقة سارية المفعول حتى لو أجبر قرار مجلس الشيوخ القوات الخاصة الأمريكية على إنهاء دعمها للتحالف. ولدى الولايات المتحدة أيضا حملة مستمرة في اليمن ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وهو ما لن يتأثر بقرار مجلس الشيوخ.

القرار من منظور السعودية

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن الخطاب الأمريكي ضد التحالف السعودي في اليمن، بالإضافة إلى الغضب من قضية "خاشقجي"، تظل أمورا مقبولة طالما لا تؤثر على مصالح السعودية في اليمن.

ولدى الرياض هدفين في اليمن. أولا، فهي تريد إزالة أو على الأقل الحد من هجمات الصواريخ الحوثية على الرياض والمدن السعودية الأخرى، التي يتم إطلاقها عبر الحدود في اليمن. ثانيا، يجب عليها منع الحوثيين المدعومين من إيران من الحصول على السيطرة على الحكومة أو إنشاء منطقة كبيرة تتمتع بحكم شبه ذاتي داخل اليمن، وكان الحوثيون قد سيطروا على العاصمة صنعاء عام ٢٠١٤.

وهكذا، تدعم الرياض الحكومة اليمنية في سعيها لاستعادة الأجزاء التي يسيطر عليها المتمردون في البلاد، ويشمل هذا مدينة "الحديدة"، المدينة الساحلية الاستراتيجية على ساحل البحر الأحمر.

وشن التحالف السعودي هجوما جديدا قبل بدء محادثات السلام بين الحكومة اليمنية ومختلف المجموعات المتمردة في السويد في ٦ ديسمبر/كانون الأول والتي خلصت إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

وفي الواقع، من الشائع بالنسبة للأطراف المتنازعة في النزاع شن هجمات قبل المفاوضات في محاولة لكسب النفوذ و تعزيز مواقفهم التفاوضية. وحتى الآن، استولى التحالف على بعض الأراضي حول المدينة، بما في ذلك المناطق إلى الشرق، والمستشفى، وجزء كبير من الطريق المؤدي إلى المدينة.

المصالح الإيرانية

وكما ذكرنا سابقا، يعد أحد أهداف الولايات المتحدة الرئيسية في اليمن احتواء إيران. ولكن حتى لو نجح القرار في الحد من مشاركة الولايات المتحدة هناك، تملك واشنطن في هذا الصدد أدوات أخرى، مثل العقوبات، التي لا تكاد تكون مثيرة للجدل مثل الانخراط في حرب كانت لها تكلفة إنسانية هائلة. ويمكنها أيضا الاعتماد على حلفائها في المنطقة للحد من التصرفات الإيرانية. إذن فالقرار في الواقع لا يشكل قيودا على قدرة الولايات المتحدة على إبقاء الإيرانيين تحت السيطرة.

لكن احتواء إيران في اليمن يتناسب مع مدى التزام الإيرانيين بدعم الحوثيين. وبعد الاختفاء من محادثات السلام في جنيف في سبتمبر/أيلول، تشير مشاركة الحوثيين في المحادثات في ديسمبر/كانون الأول إلى أنهم قد يكونون تحت ضغط أكبر الآن مما كانوا عليه قبل بضعة أشهر فقط.

ومع ذلك، لا يبدو أن الحرب ستنتهي في أي وقت قريب. لذا، فإن استمرار إيران في اليمن سوف يتوقف على عاملين: أولهما المال الذي تنفقه طهران في الحرب. وفي حين أنه من الصعب العثور على أرقام دقيقة عن نفقاتها في اليمن، إلا أن التقديرات تتراوح حول مئات الملايين من الدولارات.

وتمتلك إيران ميزانية دفاعية إجمالية تبلغ ١٥ مليار دولار. لكن موارد إيران المالية مشتتة إلى أقصى حد، وقد واجهت بالفعل مقاومة طوال هذا العام من غضب الإيرانيين العاديين بسبب انخفاض العملة وارتفاع أسعار السلع. لذلك، قد تبحث الحكومة في طهران عن مناطق يمكنها فيها تخفيض تكاليفها، وقد تكون اليمن واحدة منها.

أما العامل الثاني فيتعلق بما إذا كانت طهران مستعدة لتخفيض دعمها للحوثيين مقابل تخفيف العقوبات.

ويعتمد هذا على ما إذا كانت المنافع الاقتصادية لتخفيف العقوبات تفوق قيمة هيمنة السعودية على اليمن ما قد يهدد المصالح الإيرانية في أي مكان آخر. وبالنسبة لإيران، تعد اليمن أقل أهمية من الناحية الاستراتيجية من العراق وسوريا ولبنان، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى جغرافيتها، حيث هناك تحديات لوجيستية في إعادة تموين قواتها ووكلائها في اليمن، ولا توفر اليمن لإيران إمكانية الوصول إلى الشرق الأوسط الأوسع؛ لأنها معزولة عند الحافة الجنوبية لشبه الجزيرة العربية.

وقد تكون طهران راغبة إذن في الحد من مشاركتها في اليمن مقابل تنازلات بشأن العقوبات التي قد تفاقم بعض الضغوط الاقتصادية التي تواجهها في الداخل.

وتدرك المملكة العربية السعودية أنه بغض النظر عما يحدث في مجلس الشيوخ الأمريكي، ستعمل واشنطن والرياض على نفس الهدف، وهو القضاء على الوجود الإيراني بالقرب من الحدود الجنوبية للمملكة. وبالتالي، لن يكون لقرار مجلس الشيوخ تأثير كبير على العلاقات السعودية الأمريكية.

ولا يزال كلا البلدين على نفس الصفحة من الناحية الاستراتيجية، ويمكن تفسير القرار في الغالب بالنظر إلى حاجة السياسيين لإظهار الاهتمام بمخاوف ناخبيهم، لكنه لن يضع أي قيود ذات معنى على سعي الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط.

عمليات الضفة الغربية تثير انتقادات للاستخبارات الإسرائيليّة

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/١٥

انتقد ضباط سابقون في جيش الاحتلال الإسرائيليّ عدم توفّر معلومات استخباراتيّة لدى الأجهزة الأمنية حول العمليات الفلسطينيّة الأخيرة في الضفة الغربية التي أسفرت عن مقتل جنديين إسرائيليين.

ومرّد الانتقادات إلى أن تقديرات جيش الاحتلال هي أن العمليات الأخيرة لم يقم بها أفراد بشكل تلقائي، إنما "خلايا محليّة" في مناطق مختلفة بالضفة الغربية، "بل وربّما يكون المنفذون على صلة بحركة حماس"، وفقًا لما ذكر موقع "هآرتس"، اليوم، السبت.

وتتركّز الانتقادات حول الفشل الاستخباراتي الإسرائيليّ في كشف البنى التحتيّة لحركة حماس في رام الله، "خصوصًا وأن جزءًا من أعضاء الخليّة معروف للجيش الإسرائيليّ ولجهاز الأمن العام (الشاباك)".

إلا أن مسؤولا في القيادة الوسطى للجيش الإسرائيليّ قال إنه لا يوجد فشل استخباراتي "لكن أحداث الأسبوع الماضي تتطلّب منا إعادة فحص طريقة تحليل المعلومات الاستخباراتيّة الواردة من الضفة الغربيّة".

وللتدليل على "الفشل الاستخباراتي" للاحتلال أشارت الصحيفة إلى أنّ الشهيد صالح البرغوثي، الذي أعدمه الاحتلال ليل الأربعاء بزعم مشاركته في عملية مستوطنة "عوفرا" معروف وأسرته للاحتلال، إذ إن أبيه هو عمر البرغوثي، أحد قادة حماس في الضفة الغربية وفي السجون الإسرائيليّة منذ ٢٨ عامًا، وأخيه، عاصم البرغوثي، اعتقل في السجون الإسرائيليّة ١١ عامًا بسبب تخطيطه لاختطاف جنود إسرائيليين، وتساءلت الموقع "مع أقرباء كهؤلاء ليست واضحًا لماذا غاب صالح البرغوثي عن أعين الاستخبارات الإسرائيليّة... إذ إنه إن لم يكن في بداية التخطيط لعمليّة، فإنه في مرحلة متأخرة أكثر".

وتعتقد الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة أن "الخليّة التي يقودها البرغوثي" تقف وراء عدد من العمليات وقعت في الضفة الغربية خلال الأشهر الماضية في منطقة رام الله، وإن كان هذا الاعتقاد صحيحًا، وفقًا لـ"هآرتس"، فإنه "يشير إلى نشاطات منظّمة، ولها أهمية كبيرة تربطها بحركة حماس، وفي حالة كهذا يُطرح السؤال إن نشأت هذه النشاطات في الساحة الخلفيّة لقوات الأمن الإسرائيليّة دون أن تعرف عنها".

أمّا بخصوص الشهيد أشرف نعالوة، الذي أعدمه الاحتلال بزعم مشاركته في عملية بمستوطنة "بركان" قبل شهرين، فقد كشفت شركة الأخبار الإسرائيليّة (القناة الثانية سابقًا) أمس، الجمعة، أنه كان مختبئًا في بيت رئيس الحركة الإسلامية في جامعة "النجاح" بنابلس، وأن الجيش الإسرائيليّ يعتقد أن نعالوة موجود في هذا البيت منذ أسبوعين، وقالت "هآرتس"، إنه على الشاباك والجيش الإسرائيلي أن يفحصا "كيف يعيش مخرّب هارب في بيت ناشط حمساوي معروف لهما جيدًا، بل ولا يستطيعان معرفة ذلك لمدّة طويلة".

الكابينت ونتنياهو منفصلون عن الواقع

خبير إسرائيلي: انشغلنا بغزة ولبنان ففاجأتنا الضفة الغربية

وكالة سما - ٢٠١٨/١٢/١٦

تواصلت ردود الفعل الإسرائيلية على اندلاع موجة جديدة من الهجمات الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية خلال الأيام الأخيرة.

فقد نقلت القناة العاشرة عن عضو الكنيست عومر بارليف، عضو لجنة الخارجية والأمن عن المعسكر الصهيوني، قوله إن "طالما أن المستوى السياسي الإسرائيلي يواصل تجاهله للتوصيات الأمنية والعسكرية، فإن الوضع الإسرائيلي في الضفة الغربية سيأخذ بالتدهور، لأن الكابينت المصغر ورئيسه بنيامين نتنياهو منفصلون

عن الواقع، وحين أعلن رئيس هيئة الأركان الجنرال غادي آيزنكوت قبل أشهر أن وضع الضفة الغربية حساس وقابل للانفجار في أي لحظة، لم يتعامل معه أحد من الوزراء بجدية، بل باستهتار".

وأضاف في مقابلة ترجمتها "عربي٢١" أن "الفلسطينيين فهموا المعادلة جيدا بأن إسرائيل تستخدم القوة ضد من يستخدمها باتجاهها، مع العلم أن هذا الاستهتار السياسي بالتوصيات الأمنية في إسرائيل ليس أمرا جديدا، فقد حصل سابقا حين حذر جنرالات الجيش وقادة جهاز الشاباك من إمكانية تدهور الوضع الأمني في غزة إن لم يتم التخفيف من معاناة الفلسطينيين في القطاع، دون استماع".

وأشار إلى أنه "طالما يواصل رئيس الحكومة والكابينت تجاهل توصيات أجهزة الأمن، فإن استمرار التدهور الأمني مسألة وقت ليس أكثر، بما في ذلك في الضفة الغربية".

عضوة الكنيست عنات باركو من حزب الليكود قالت إن "نتنياهو يقوم باتخاذ سلسلة خطوات متزنة هادئة، ويفكر في كل الجبهات في آن واحد معا، وقد توجهت إليه للموافقة على اقتراح بطرد وإبعاد المسلحين الفلسطينيين وعائلاتهم إلى قطاع غزة، كما يجب الاستمرار في سياسة هدم منازل منفذي العمليات الفلسطينية المسلحة، دون إهدار مزيد من الوقت في التوجه للمحكمة العليا".

يوآف ليمور، المحلل العسكري في القناة الإسرائيلية العاشرة، قال إن "العمليات الأخيرة أثبتت لإسرائيل أنها أمام جبهة ساخنة، وتشكل تحديا قويا لأجهزتها الأمنية، لأن ذلك سيؤدي لتعزيز القوات العسكرية في مختلف مناطقها، مع أن الجنود أنفسهم الذين يفترض فيهم حماية المستوطنين باتوا أهدافا مفضلة للمسلحين الفلسطينيين".

وأضاف أن"الغريب أن الرأي العام الإسرائيلي وإعلامه باتا منشغلين منذ فترة طويلة بأحداث غزة ولبنان، لكن المؤشرات الميدانية أكدت أن الانفجار متوقع من الضفة الغربية، وفي ظل السيطرة الأمنية المحكمة لجهاز الأمن العام الشاباك في الضفة، فإن الوضع ليس خطيرا لهذا الحد".

ليمور أورد أرقاما دقيقة حول العمليات المسلحة في الضفة الغربية، فقال إن "١٤ إسرائيليا قتلوا منذ بداية العام الجاري ٢٠١٨، قياسا بالسنوات الماضية، ففي عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ قتل ١٤ إسرائيليا في كل عام، وفي ٢٠١٥ ذروة انتفاضة القدس والعمليات الفردية قتل ٢٥ آخرون، كما أن أعداد المصابين الإسرائيليين يشير لاستخلاص مشابه: ٨٠ مصابا منذ بداية العام الجاري، مقارنة بـ١٥٤ في ٢٠١٧، و٢٤٢ في ٢٠١٦، و٣٦١ في ٢٠١٥، والغريب أنه منذ بداية العام لم يقتل أي إسرائيلي في جبهة الشمال، وقتل فقط اثنان على حدود غزة".

وأوضح أن "المنظمات الفلسطينية اجتهدت بتنفيذ العمليات قياسا بسنوات سابقة، وتضمنت محاولات اختطاف جنود، وعمليات انتحارية، وعبوات ناسفة، ودعس وطعن، ومنذ بداية العام بلغ عددها ٦٥ محاولة، وفي ٢٠١٧ وصلت ٩٦، وفي السنتين السابقتين ١٨٣، ٢٢١، والعدد الإجمالي للعمليات الرخوة كالزجاجات الحارقة وإلقاء الحجارة كانت ٧٥٠ عملية مقابل ٩٥٧ لـ٢٠١٧، و٩٨٩ في ٢٠١٦، و٥٢١ في ٢٠١٥".

ضابط في جيش الاحتلال: خلية واحدة وراء العمليات المسلحة الأخيرة في رام الله

أمد . ٢٠١٨/١٢/١٦

قال ضابط كبير في جيش الاحتلال الإسرائيلي، إن التحقيقات أظهرت أن خلية فلسطينية مسلحة واحدة نفذت عمليات إطلاق النار، الأسبوع الماضي، "ونحن لا نعرف ما إذا تم اعتقال جميع أفرادها"، حسبما نقلت عنه وسائل إعلام عبرية اليوم الأحد.

ويستدل من التحقيقات أن صلاح البرغوثي، الذي استشهد بعد العملية، أطلق النار باتجاه محطة حافلات عند مدخل مستوطنة "عوفرا"، شرقي مدينة البيرة، فيما كان شخص آخر يقود سيارة استخدمها منفذو العملية. ويرجح جيش الاحتلال أن عضوا آخر في الخلية نفسها نفذ عملية إطلاق النار عند مدخل البؤرة الاستيطانية العشوائية "غفعات أساف" القريبة، وقتل جنديين إسرائيليين واصاب ثالثا بجروح خطيرة، وفر من المكان بعد أن استولى على سلاح أحد الجنود.

وأضاف الضابط الإسرائيلي، أن منفذي العمليتين استخدما أسلحة أوتوماتيكية، ويجري حاليا فحص ما إذا استخدم السلاح نفسه في عمليات إطلاق نار أخرى، وقعت في منطقة رام الله في الأشهر الأخيرة.

وفي تعقيبه على انتقادات وُجهت لأجهزة الأمن الإسرائيلية حول وجود "خلل استخباراتي"، بسبب عدم كشف هذه الخلية مسبقا، قال الضابط نفسه إنه "نسأل أنفسنا طوال الوقت ما إذا كان بالإمكان كشف الخلية مسبقا. ونحن نفحص ماذا يمكن أن نفعله من أجل كشف أحداث مشابهة في مراحل مبكرة. ونجحنا في إحباط مئات العمليات سنويا. وبعضها في اللحظة الأخيرة. وهذا عمل يومي صعب".

وتعتقد الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة أن "الخليّة التي يقودها البرغوثي" تقف وراء عدد من العمليات وقعت في الضفة الغربية خلال الأشهر الماضية في منطقة رام الله، وإن كان هذا الاعتقاد صحيحًا، وفقًا لـ "هآرتس"، فإنه "يشير إلى نشاطات منظّمة، ولها أهمية كبيرة تربطها بحركة حماس، وفي حالة كهذه يُطرح السؤال إن نشأت هذه النشاطات في الساحة الخلفيّة لقوات الأمن الإسرائيليّة دون أن تعرف عنها".

«ناشيونال إنترست»: لا يتعلق الأمر بالقوة.. لهذه الأسباب تخشى إسرائيل إسقاط حماس

Why Israel Doesn't Crush Hamas :Zaki Shalom and Jacob Aaron Collier

ساسة بوست . ٢٠١٨/١٢/١٦

وسط التوترات المتزايدة مؤخرًا في قطاع غزة بين إسرائيل وحركة حماس، يتساءل الكثيرون عن السبب الذي يمنع إسرائيل من استخدام قوتها العسكرية لشن حملةٍ عسكرية كبرى على القطاع وإسقاط الحركة. ولعرض وجهة النظر الإسرائيلية، وما يدور داخل أدمغة السلطة الإسرائيلية ويمنعها من الإقدام على تلك المسألة، نشرت مجلة «ناشيونال إنترست» الأمريكية تقريرًا لزكي شالوم، عضو الفريق البحثي بمعهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل

وكلية عسقلان الأكاديمية، وجاكوب آرون كولبير، الباحث المتدرب في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب.

يشير الباحثان في البداية إلى أنَّ المسألة ليست متعلقةً بالأفضلية العسكرية، التي تحظى بها إسرائيل وفقًا لهما. فهي تمتلك ما يزعمان أنَّه أقوى جيوش المنطقة وأكثرها تقدمًا من الناحية التكنولوجية. ويضيفان أنَّه في حين تمتلك حماس تسليحًا قويًا بالفعل، إلَّا أنَّها لا يمكنها الوقوف بوجه القوة النارية للجيش الإسرائيلي، ولهذا فهي لا يمكنها أن تمثل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل ومصالحها الحيوية عبر الوسائل العسكرية فقط. لكنَّ أفضل ما يمكن لحماس فعله في الوضع الحالي وفقًا لشالوم وكولبير هو تعطيل الحياة اليومية للإسرائيليين في المناطق المجاورة، وبالتالي وضع مسألة غزة على قائمة الأجندة السياسية للسلطة الإسرائيلية.

لكنَّهما يوضحان أنَّ استهداف الحركة للإسرائيليين هو وسيلة تحاول بها إرغام السلطة الإسرائيلية على تقديم تنازلاتٍ سياسية، وأنَّ تظاهرات هؤلاء المتأثرين بهجمات الحركة وتغطيتها الواسعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية تتسبب في زعزعة استقرار الدولة الإسرائيلية. ويدللان على ذلك بما أدى إليه الجدل المُثار حول رد الفعل الإسرائيلي الضعيف على التصعيد الأخير بين الطرفين، والذي استقال على إثره وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان، وكاد يطيح بحكومة الائتلاف الحالية في السلطة الإسرائيلية. ويرى شالوم وكولبير أنَّ حماس في هذا الصدد كانت بالتأكيد تمثل تهديدًا استراتيجيًا لإسرائيل، رغم إمكانيات الحركة المحدودة. وهذا وفقًا لهما يُبرز أكثر أهمية السؤال حول السبب الذي يمنع إسرائيل من استنفاد قدراتها لإسقاط حماس وإنهاء تهديداتها.

يُعدد الباحثان عدة أسباب لذلك، وأولها هو صورة إسرائيل أمام الرأي العام العالمي. ويريان أنَّ إسرائيل تشعر أنَّها تفتقد الشرعية لاستخدام قدراتها كاملةً ضد حماس خوفًا على الإضرار بتلك الصورة. وبينما اعترفت حكومات أجنبية عديدة في الماضي بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، إلا أنَّ المجتمع الدولي يُطالب دائمًا بأن تكون عمليات إسرائيل متناسبةً مع التهديدات المتصورة. وفي صراعٍ غير متكافئ كهذا، يوضحان أن تلك المطالبات تعني أنَّه من المتوقع من إسرائيل ألَّا تستخدم كافة قدراتها ضد الحركة. بالإضافة إلى أنَّ شن عمليةٍ عسكرية شاملة سيؤدي إلى تدمير معظم قطاع غزة وتهديد حياة سكانه، وسيكون من الصعب تفادي ذلك في بيئةٍ مكتظة بالسكان بهذا الشكل. ويشيران إلى أنَّه فور بدء العمليات العسكرية، سيؤدي سيل الصور الموضحة للدمار في القطاع وانتشاره على قنوات التلفاز والإنترنت حول العالم إلى انتقادٍ واسع لإسرائيل وضغطٍ شديد لوقف الهجمات.

أين أخفقت «حماس» في عملية خانيونس؟

ويضيف الباحثان أنَّ استخدام القوة العسكرية لإطاحة حماس ربما يؤدي إلى عدة سيناريوهات محتملة تمثل جميعًا خطرًا على المصالح الإسرائيلية. أول هذه السيناريوهات، وأكثرها إثارةٍ لقلق إسرائيل وفقًا لهما، هو أنَّ سقوط حماس قد يعني غرق قطاع غزة في حالةٍ من الفوضى، وغياب أي سلطةٍ مركزية في القطاع، ما قد يفتح الباب لجماعاتٍ مختلفة لتنفيذ هجماتٍ خطيرة ضد إسرائيل، ولن تجد إسرائيل وقتها طرفًا بعينه للرد عليه أو التفاوض معه. وإسرائيل لا يمكنها التعامل مع فوضى مشابهة.

وثاني تلك السيناريوهات بحسب شالوم وكولبير هو أنَّ إسرائيل قد تضطر مع سقوط حماس إلى تولي مسؤولية القطاع بسكانه البالغ عددهم مليوني شخص، وذلك لمنع سيناريو الفوضى الأول. وإضافة إلى الضغوط السياسية والاجتماعية التي يتضمنها ذلك السيناريو، فإنَّه يتضمن أيضًا عبئًا اقتصاديًا هائلًا سيكون على إسرائيل تحمله، لأنَّها ستكون مُطالبةً بضمان أمن ورفاهة القطاع الفلسطيني، وتوفير مستوى معيشي مناسب لتوقعات العالم من إسرائيل باعتبارها دولة تحاول تصوير نفسها في صورة الدولة الديمقراطية الغربية. وهي أمور لم يكن العالم ينتظرها من حماس، بل كانت الانتقادات تُوجَّه عادةً لإسرائيل بسبب غيابها، وفقًا للباحثين.

السيناريو الثالث هو سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع، وهو سيناريو يمثل تهديدًا كبيرًا لإسرائيل بحسب الباحثين. إذ يريان أنَّه لا ضمانات من أي نوع على أنَّ السلطة الفلسطينية ستتمكن من إدارة الوضع الأمني في القطاع. ويشيران في هذا الصدد إلى الضفة الغربية، التي رغم القبضة المشددة للسلطة الفلسطينية فيها وتنسيقها الأمني مع إسرائيل ما زالت تشهد هجماتٍ على الإسرائيليين بين الحين والآخر. ونظرًا إلى أنَّ سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع ستكون أضعف على الأرجح، لا يمكن لأحد ضمان توقُّف هجمات قطاع غزة ضد الإسرائيليين كما أوضح شالوم وكولبير.

لكنَّهما أضافا أنَّ سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع تمثل أيضًا تهديدًا سياسيًا أوسع لإسرائيل. إذ يوضحان أنَّ وجهة نظر الحكومة اليمينية الحالية في إسرائيل هي أنَّ استمرار سيطرة حماس على غزة تُصعِّب إمكانية تطبيق حل الدولتين. وترى تلك الحكومة أنَّه بالفعل هناك دولة فلسطينية في قطاع غزة، وأي محاولات لتطبيق ذلك الحل ستؤدي في الحقيقة إلى دولتين فلسطينيتين على جانبي إسرائيل، واحدة في غزة والأخرى في الضفة الغربية. وإسرائيل لن تقبل بهذا الوضع بحسب الباحثين، لأنَّه قد يتسبب في تعريض أمنها القومي لمخاطر كبيرة، خاصةً وهي تتعامل مع تهديداتٍ إقليمية أوسع. وهو تقييمٌ تتفق معه على الأرجح الدول المؤيدة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة. ولهذا تحاول تلك الدول ومعها دول عديدة في الشرق الأوسط بذل جهودٍ كبيرة لتوحيد الضفة الغربية والقطاع تحت سلطةٍ فلسطينية واحدة.

ويشير الباحثان إلى سببٍ إضافي، وهو القلق المتزايد في إسرائيل تجاه الوضع على الحدود الشمالية، واحتمالية نشوب مواجهةٍ عسكرية كبرى مع حركة حزب الله وإيران ذاتها، اللتين مقارنةً بحماس تمثلان تهديدًا استراتيجيًا أكبر بكثير. ولهذا يريان أنَّه من مصلحة إسرائيل استمرار الهدوء النسبي على حدودها الجنوبية، حتى لا تضطر لخوض مواجهاتٍ عسكرية كبرى على جبهتين في الوقت ذاته إذا ما اندلع الصراع مع حزب الله وإيران في الشمال، وخاصةً مع تراجع قدرتها على استهداف شحنات الأسلحة المتجهة من إيران إلى حزب الله عبر سوريا بعد سقوط الطائرة الحربية الروسية مؤخرًا والتوترات مع روسيا إثر ذلك، والتي تسببت في تقليل مساحة المناورة التي كانت تحظى بها إسرائيل في الأجواء السورية. ولهذا، في ضوء التهديد المتزايد في الشمال، يستنتج الباحثان أنَّه من مصلحة إسرائيل تهدئة الوضع في غزة.

ظريف: طهران بارعة في فنّ التهرّب من العقوبات

فرانس برس . ٢٠١٨/١٢/١٦

تباهى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بأن بلاده «بارعة في فنّ التهرّب من العقوبات»، مكرراً أنها لم تدفعها إلى تبديل سياساتها الإقليمية. وقدّم نواب إيرانيون شكوى ضد ظريف، بعد إقراره بتبييض أموال في بلاده.

وقال الوزير خلال ندوة في الدوحة: «واضح أننا نواجه ضغوطاً نتيجة العقوبات الأميركية. لكن هل سيؤدي ذلك إلى تغيير في سياستنا؟ أؤكد لكم أن هذا الأمر لن يحدث. إذا كان هناك فنّ يبرع فيه الإيرانيون، ويمكننا أن نعلّمه للآخرين في مقابل ثمن، فإنه بالتأكيد فنّ التهرب من العقوبات. يمكننا أن نحيا ٤٠ سنة أخرى خاضعين لعقوبات». وأكد أن «لا تفاوض حول الصواريخ الإيرانية»، مشدداً على أن «أهدافها دفاعية لردع الأعداء».

وأعادت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض عقوبات مشددة على طهران، بعدما انسحبت واشنطن من الاتفاق النووي المُبرم عام ٢٠١٥.

على صعيد آخر، تناقش لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني، شكوى قدّمها نواب ضد ظريف، ثم تُرسل إلى القضاء بعد الموافقة على تقرير الشكوى خلال جلسة علنية للبرلمان.

وكان ظريف دافع عن مساعي حكومة الرئيس حسن روحاني لتوقيع معاهدة مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الإرهاب، تمهيداً للانضمام إلى «مجموعة العمل المالي» (فاتف) التي أمهلت طهران حتى شباط (فبراير) المقبل لالتزام قواعدها. لكن خطيب صلاة الجمعة كاظم صديقي حذّر أول من أمس من أن انضمام إيران إلى «فاتف» سيؤدي إلى فرض «عقوبات ذاتية» على البلاد، ويمكّن أعداءها من مراقبة مصادرها المصرفية.

وقال ظريف في شأن «فاتف»: «كثير من تلك الهواجس صادقة، لكنني أتصوّر أن هناك مصالح اقتصادية وراء بعضها. تبييض الأموال حقيقة في بلادنا، وكثيرون ينتفعون منه. لا أتهم أي جهاز، لكنني أعتقد بأن مَن لديهم مصالح في هذا الملف، هم وراء الإيحاء بهذه التصوّرات (الهواجس)».

وعلّق الوزير على الانتقادات التي تعرّض لها، قائلاً: «طبقاً للتسجيل عن تصريحاتي، إن كنت اتهمت أي جهة بتبييض أموال، على المعنيين مساءلتي. هناك أصدقاء يصنعون نمراً ورقياً، يصطاد فرائسه في شكل جيد. وبدل أن يصنعوا ذلك، عليهم أن يستمعوا إلى تسجيل تصريحاتي، وإن وردت فيها اتهامات موجّهة إلى جهة، عليهم مساءلتي».

وأثارت تصريحات ظريف انتقادات عنيفة، من ساسة ورجال دين ووسائل إعلام، واعتبرها رئيس القضاء صادق لاريجاني «طعنة خنجر في قلب النظام».

وفي تصريحات أخرى قد تثير جدلاً، أدلى بها الجمعة، اعتبر الوزير أن «الغرب لم يعد مركز العالم، ولذلك فإن سياسات مثل التطلّع إلى الشرق أو الغرب، لا معنى لها الآن»، علماً أن المرشد علي خامنئي ومستشاره للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي أعلنا مرات ضرورة «التطلّع شرقاً»، في إشارة إلى روسيا والصين.

وأضاف ظريف: «أولئك الذين يؤيّدون الانفتاح على العالم، أو الذين يُعرفون بالقلقين (من هذا الانفتاح)، مخطئون في رؤيتهم، لأن الرؤيتين تريان الغرب مركزاً للعالم. نحن في عالم ما بعد الغرب». وتابع: «لا معنى الآن لأيّ من سياسات التطلّع إلى الشرق أو الغرب، انتهى عصر السلطة في العالم، وهذا في مصلحتنا، لكننا لا نريد أن نصدّق». وزاد: «قوة البلد ليست في الموازنات العسكرية والدفاعية، بل نتيجة احترام الشعب. من دونه لا نساوي شيئاً».

إلى ذلك، لفت الأمير رضا بهلوي، نجل الشاه محمد رضا بهلوي الذي أطاحته الثورة عام ١٩٧٩، إلى أن الإيرانيين «يريدون استعادة حريتهم وكرامتهم وبلدهم».

ورأى في كلمة ألقاها أمام «معهد واشنطن» أن الحركة من أجل التغيير في إيران، التي أبرزتها الاحتجاجات الشعبية، تتيح للمجتمع الدولي «فرصة تاريخية» لتسوية مشكلة «التهديدات» التي يشكّلها النظام. وأضاف أن مساعدة إيران على تخليص نفسها من النظام، وأن تصبح ديموقراطية، سيساهم أيضاً في استقرار الشرق الأوسط.

وذكر أن حكومة تمثيلية في إيران ستعمل مع جيرانها العرب، للقضاء على الإرهاب، وستفتح أبوابها أمام الغرب ودول أخرى. واستبعد أن يكون النظام قادراً على إصلاح نفسه، معتبراً أن الطريق الوحيد للتقدّم يتمثل في إقامة «إيران علمانية ديموقراطية»، تتحقق من خلال وسائل غير عنيفة.

من جهة أخرى، أعلنت شركة الخطوط الجوية الإيطالية (أليطاليا) أنها ستوقف رحلاتها المباشرة إلى إيران، بدءاً من مطلع العام ٢٠١٩، علماً أن لديها ٥ رحلات مباشرة أسبوعياً بين روما وطهران.

المصالحة الفلسطينية ليست أولوية

منير شفيق . عربي ٢١ . ٢٠١٨/١٢/١٥

البعض يعتبر أن المصالحة الفلسطينية هي الأولوية الفلسطينية في هذه المرحلة، وذلك انطلاقاً مما أطلق من تقدير مبالغ فيه بالنسبة إلى ما وقع، وما زال واقعاً، من انقسام فلسطيني. وقد وصل هذا التقدير إلى اعتبار الانقسام واستمراره لأكثر من اثنتي عشرة سنة بمثابة الكارثة. وهي التي عادت على الوضع الفلسطيني إلى ما يعانيه من سلبيات. بل هذا التقدير للموقف، لا يعتبر أن ثمة إيجابية واحدة أنجزت في ظل هذا الانقسام. ومن ثم الويل لكل من يرى في الانقسام أية إيجابية.

لكن ماذا يعمل هذا التقدير للموقف عند مراجعة الأوضاع في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، إذ يجد أمامه موضوعياً، أراد أو لم يرد، جملة من الإيجابيات وأنف الانقسام راغم.

انتصارات المقاومة

ماذا يقول في الانتصارات التي حققتها المقاومة المسلحة ومعها الشعب في قطاع غزة، في إنزال الهزيمة بجيش الكيان الصهيوني في ثلاث حروب: في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و٢٠١٢ و٢٠١٤. وذلك حين شن عدواناً عسكرياً في الحروب الثلاث مستهدفاً المقاومة وسلاحها وأنفاقها. وقد فشل في تحقيق ذلك. وقد راحت المقاومة تضاعف من سلاحها وأنفاقها وقواتها المقاتلة وخبراتها العسكرية والتقنية والقتالية. ووصلت الآن، كما كشفت المواجهة الأخيرة، إلى فرض قاعدة اشتباك: الصاروخ مقابل صاروخ، والرد عسكرياً على الصاع صاعيْن. وهو ما كرسه اتفاق وقف النار الأخير، كما الذي قبله، والذي قبله.

إن لم يكن إيجابيًّا استمرار مسيرات العودة الكبرى، وعدم توقف الطائرات الورقية والبالونات حاملات اللهب، وصولاً إلى تخفيف الحصار عن قطاع غزة، فما هو الإيجابي بمقاييس الصراع مع الكيان الصهيوني؟

وبعد، فإن لم يكن هذا التطور إيجابيا فما هو الإيجابي بمقاييس الصراع الفلسطيني . الصهيوني، وفي أخطر أبعاده: البُعد العسكري.

ثم ماذا يقول التقدير الذي لا يرى في الوضع الفلسطيني إلاّ السلبيات بسبب الانقسام، حين تستمر انتفاضة مسيرة العودة الكبرى على زخمها طوال ثمانية أشهر تقريباً. وقد تخللها إطلاق طائرات ورقية، وبالونات، تحمل الواحدة منها شعلة من نار أحرقت آلاف الدونمات، وعدداً من الممتلكات، طوال أشهر متواصلة. وقد فشل الجيش الصهيوني في وقفها سواء أكان بتهديداته العسكرية أم ببعض العمليات العسكرية. ولم يعد أمامه غير اجتياح قطاع غزة وهو ما وقف عنده متردداً إن لم يكن عاجزاً، أو إن لم يكن مضطراً على عدم الرد بسبب أولويات أخرى في الجبهتين اللبنانية والسورية.

وبعد، فإن لم يكن إيجابيا استمرار مسيرات العودة الكبرى، وعدم توقف الطائرات الورقية والبالونات حاملات اللهب، وصولاً إلى تخفيف الحصار عن قطاع غزة، فما هو الإيجابي بمقاييس الصراع مع الكيان الصهيوني؟

صحيح أن الانقسام بحد ذاته سلبي. ولكن تحقق ما أُشيرَ إليه أعلاه، بالرغم من تلك السلبية، وقد أثبت أنها سلبية لم تمنع من تحقيق إيجابيات. ومن ثم لماذا كل هذا التهويل لها؟ ولماذا تصبح أولوية وقد فشلت كل محاولات إنهائها؟

بل حتى على مستوى الضفة الغربية، فقد أثبتت سلبية الانقسام بأنها لا تمنع من أن تخرج إيجابيات في ظلها. ولعل أولى الإيجابيات اندلاع الانتفاضة الشبابية الفردية العفوية منذ ٢٠١٥/١٠/١ إلى اليوم، مع حاضن شعبي عبرت عنه أمهات الشهداء والشهيدات وهن يستقبلن نبأ استشهادهم أو وصول جثامينهم. وبالمناسبة أغلبية شهداء هذه الانتفاضة الشبابية حوّلت جثامينهم إلى الانتقال بثلاجات ٤٠ درجة تحت الصفر، والسبب بالطبع الخوف من المشاركة الجماهيرية الواسعة بجنازاتهم.

الانتفاضة ضد البوابات الإلكترونية

ثم أضف الانتصار الذي حققته جماهير القدس بانتفاضتها الشعبية السلمية ضد البوابات الإلكترونية والكاميرات خلال أربعة عشر يوماً. وكان ذلك في شهر تموز/يوليو ٢٠١٧. ثم انتصار تصدي أهالي الخان الأحمر مع مئات من المناصرين الأجانب ومن المشاركين من القدس والضفة الغربية. وذلك في فرض التراجع المذل على حكومة نتنياهو التي أمرت بوقف تنفيذ هدم بيوت الخان الأحمر وتهجير أهله.

إن لم يكن استمرار الانتفاضة الشعبية العفوية منذ ٢٠١٥/١٠/١ إلى اليوم إيجابيا، وإن لم يكن انتصار الانتفاضة الشعبية المقدسية ضد البوابات الإلكترونية إيجابيا، وكذلك الانتصار في معركة الخان الأحمر إيجابيا، فما هو الإيجابي في الصراع ضد الاحتلال والاستيطان بالرغم من استمرار التنسيق الأمني الذي تمارسه سلطة رام الله، وبالرغم من استمرار سياسات عباس المناهضة لكل انتفاضة ومواجهة صدامية.

وبعد، فها هنا أيضاً لدينا وقائع تؤكد أن سلبية الانقسام لم تمنع من تحقيق إنجازات وانتصارات جزئية.

فشل التسوية

وثمة إيجابية تحققت في ظل سلبية الانقسام جاءت بصورة غير مباشرة، تمثلت بفشل سياسات التسوية التي مثلتها سياسات الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

إن فشل سياسة "حل الدولتين" التصفوي يجب أن يُرى "إنجازًا" إيجابيا لم تمنعه سلبية الانقسام في الضفة الغربية والقدس.

لهذا يجب أن يراجع موقفه كل من بالغ في الحديث عن سلبية الانقسام إلى حد لم يعد يرى معه ما تحقق من إنجازات وانتصارات في قطاع غزة، وما تحقق من إنجازات وانتصارات بصورة مباشرة، وغير مباشرة في الضفة الغربية والقدس.

لقد أثبتت التجربة أن الانقسام القائم بين فتح وحماس هو انقسام سياسي واستراتيجي وموضوعي. فهنالك السياسة والاستراتيجية التي يمثلها الرئيس محمود عباس وحركة فتح، وهنالك السياسة التي تمثلهما حماس والجهاد، وأصبحت لاحقاً تمثلها الهيئة العليا لمسيرة العودة الكبرى وغرفة العمليات المشتركة التي تضم حماس والجهاد والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والفصائل الأخرى في غزة. أما موضوعيًّا فهنالك ما هو قائم من وضع في

الضفة الغربية بما يمثله التنسيق الأمني المعيب والعار، من جهة، وهنالك ما هو قائم من وضع تمثله غرفة العمليات العسكرية المشتركة والهيئة العليا لمسيرة العودة الكبرى من جهة أخرى.

الانقسام السياسي والاستراتيجي والموضوعي غير ممكن الحل إلاّ من خلال حالتين: الأولى المصالحة على أساس غلبة أحدهما، وهذا غير ممكن حتى الآن. وهو السبب الذي أفشل كل محاولات المصالحة. لأن موقف محمود عباس أن تقوم المصالحة على أساس سياسته واستراتيجيته، ويصبح وضع غزة تحت اتفاق التنسيق الأمني كما هو الحال في الضفة الغربية.

أما الحال الثانية فهي إيجاد نقاط يمكن أن تكون مشتركة مع استمرار كل طرف في سياسته واستراتيجيته ووضع إقليمه. ولكن هذا الحل يصبح أقرب إلى فك الاشتباك ونزع فتيل المواجهة العدائية. ولكن سلبيته الأساسية هو بقاء الوضع القائم في الضفة الغربية؛ أي استمرار الاحتلال والاستيطان كما استمرار سياسات تهويد القدس. وها هنا الخطر الأكبر ومن ثم ما يستحق أن يكون له الأولوية. الأمر الذي يوجب التخلي عن إعطاء الأولوية للمصالحة. لأن الأولوية هي في مواجهة الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس.

عندما يتفق على أن الأولوية هي لدحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات من الضفة الغربية وتحرير القدس، بلا قيدٍ أو شرط، يصبح بالإمكان أن يبقى القطاع على وضعه مع فك الحصار، فيما تتحقق وحدة وطنية تشمل كل الفصائل بما فيها فتح تضع لها هدفين لهما الأولوية في هذه المرحلة، هما دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات من القدس والضفة الغربية. وذلك من خلال تبني استراتيجية الانتفاضة الشعبية السلمية الشاملة التي لا تتوقف إلاّ بتحقيق دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات كما حدث في قطاع غزة.

وعلى العالم كله أن يدعم هذه الانتفاضة، وهو يسلم بعدم شرعية الاحتلال واعتبار الاستيطان جريمة حرب، ولا أهمية لشروط إدارة ترمب المعزولة في هذين الأمرين.

هل يعجّل الاحتلال بالمصالحة الفلسطينية؟

إلياس سحّاب . الخليج . ٢٠١٨/١٢/١٦

لا شك في أن أسوأ مفاجأة يفترض أن يستبعدها الاحتلال «الإسرائيلي» هي المصالحة الفلسطينية بين الفصائل الحاكمة في الضفة الغربية وغزة، «فتح» و«حماس». ذلك أن توسيع الهوة القائمة حالياً بين السلطات الفلسطينية في الإقليمين، هي بين أفضل ما يخدم الخطة المشتركة الأمريكية – اليهودية لترسيخ الخطوات المتدرجة على طريق تصفية القضية الفلسطينية خطوة خطوة، ما دامت تصفيتها بضربة واحدة، في خطوة واحدة، أمراً بالغ الصعوبة، بل بالغ الاستحالة.

وما دام من باب المستحيل الذي لم تنقطع «إسرائيل» عن تجربته سنوات طويلة، أن تدفع عرب فلسطين الذين ثبتوا في أرضهم المحتلة العام ١٩٤٨، وأولئك الذين ثبتوا بعد حرب ١٩٦٧ في كل من غزة وشرق فلسطين التاريخية في الضفة الغربية، إلى اليأس من الحياة داخل أراضي فلسطين التاريخية، رغم كل ما تفعله من منغصات لحياتهم فيها، منذ العام ١٩٤٨، وحتى يومنا هذا، لعلهم يجددون الهجرة القديمة الجزئية، بهجرة جديدة جماعية، تنقلهم فجأة إلى أرض الجوار العربي في الأردن والعراق وسوريا وسواها. وما دام المستحيل الأبعد على «إسرائيل» هو تحقيق أحلام اليقظة التي كانت تراود إسحق رابين قديماً بأن يصحو من النوم ذات يوم فيجد قطاع غزة بمن عليه من سكان قد اختفى في البحر.

إن حماقة المشروع «الإسرائيلي» للحلول محل السكان الأصليين من عرب فلسطين، ما زالت تدفع أرباب هذا المشروع، إلى ابتداع حلول أخرى لهذه المستحيلات بدأت في «الكنيست» بإقرار قانون يهودية أرض فلسطين وسكانها، مفترضة بذلك إلغاءً نظرياً لوجود شعب فلسطين في أراضي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وفي الشتات، لعله يتحول إلى إلغاء واقعي، فيتحقق بذلك أخيراً الحلم اليهودي بعيد المنال.

إن اندفاع السلطات «الإسرائيلية» الاحتلالية، إلى استفزاز عرب فلسطين في كل مكان دفعة واحدة، بطريقة من المنطقي لها إذا استمرت وأصرت عليها سلطات الاحتلال، أن تستنفر داخل صفوف الشعب العربي في غزة والضفة الغربية، بشكل رئيسي، الصحوة الكاملة على فداحة ما يرتكبه المسؤولون في كل من غزة والضفة الغربية، من حالة انقسام تبدو في بعض الحالات وكأنها مرشحة للاستمرار وإبقاء الانقسام لا نهاية له، الأمر الذي يشجع حماقة الاحتلال على الاستمرار في خطوات عملية لتصفية قضية فلسطين تصفية كاملة.

هذا هو الوضع السياسي الأكثر أهمية الذي يفرض نفسه في هذه المرحلة على مسار القضية الفلسطينية، ويكاد يضع خطاً لمستقبل هذه القضية (سلباً أو إيجاباً)، إنها الانغماس «الإسرائيلي» الأحمق في توحيد حقيقي للمشاعر الشعبية في كل من غزة والضفة الغربية، يدمجها في حالات استفزاز واحدة في شرق فلسطين وجنوبها.

إن من يتابع هذه التطورات من يوم إلى يوم سرعان ما يكتشف أن المصالحة الفلسطينية ليست مطلوبة إلا على صعيد المسؤولين الرسميين في كل من غزة والضفة، أما على الصعيد الشعبي في كلا الموقعين، فإن الوحدة قائمة، وبأعمق مما يتصوره أكثر المتفائلين.

ففي الوقت الذي يطول فيه إصرار أهلنا في غزة على تحدي «إسرائيل» بالجمع بين المقاومة بكل أشكالها، إلى مسيرات العودة التي أصبحت عادة دائمة في قطاع غزة، فإن الضفة الغربية تشاغل الاحتلال، بنشاط ملحوظ بعشرات العمليات. كل هذه الأمور تجعل فلسطين المحتلة في الضفة الغربية وغزة، تبدو قطعة جغرافية واحدة .

إن استمرار هذا المسار وتطوره إلى عمليات أشد فعالية في كل من الضفة الغربية وغزة، يبدو قريباً في الأفق المنظور، ويجعل المصالحة الشعبية بين كل قطاعات عرب فلسطين، القائمة بأحسن أحوالها، تدفع كل الفصائل للخروج من حالة اللامصالحة، إلى حالة التوحد.

إن هذا هو الاحتمال الأقرب إلى التحقق من أحلام الاحتلال بالإلغاء الشامل لوجود عرب فلسطين على أرضهم التاريخية.

«تهدئة» غزة و«تثوير» الضفة

عريب الرنتاوي ـ الدستور ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

ثمة ميلٌ فلسطيني «محمود» لدفع الخلافات البينية جانباً، عندما تندلع مواجهات أو معارك كبرى مع الاحتلال... اليوم، يبدو المشهد الفلسطيني متعاضداً على جبهات المواجهة، سواء على خطوط التماس في الضفة الغربية، أو في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لكن ذلك، وبخلاف «النبرة الحماسية النزيهة» التي تتدفق من ثنايا تصريحات المسؤولين وبيانات الفصائل، لا يخفي أو يقلص فجوة الانقسام و»انعدام الثقة»، أقله بين الفصلين القائدين للعمل الوطني الفلسطيني، بعد أن فقدت حركة فتح، دورها القيادي، الفريد والمتفرد، في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، لصالح «ثنائية» جديدة، تتحكم بمسارات هذه الحركة ومآلاتها.

في «العقل الباطن» لفتح وسلطتها في رام الله، ثمة قناعة، تشفُّ عنها تصريحات ومواقف تصدر عن ناطقين باسمها، مفادها: أن موجة العمليات العسكرية الأخيرة في الضفة، إنما هي من «فعل فاعل» من حماس، وأن العمليات الثلاث الأخيرة في محيط رام الله، لا تنتمي إلى نمط العمليات الفردية العفوية، وغير المنظمة، وأن لحماس التي تستعجل «التهدئة» في غزة، وتسعى في تثبيت أركانها وقطف ثمارها، مصلحة في «تثوير» الضفة الغربية، أقله لدرء الاتهام بالتخلي عن «نهج المقاومة»، وإحراج فتح والسلطة، توطئة لإخراجهما، سيما بعد تزايد «التسريبات» من رام الله، التي تتحدث عن موجة جديدة من الإجراءات العقابية لحماس وغزة، من بينها حل المجلس التشريعي.

لست أستبعد هذه الفرضية، بل وأرجحها... وإن صحت التقديرات بهذا الشأن، فإنها لن تكون المرة الأولى التي تعمد فيها حماس لاستخدام تكتيك العمليات والمقاومة، لكسب التأييد الشعبي من جهة، وإحراج فتح والسلطة والمنظمة من جهة ثانية ... ودعونا نستذكر مسلسل العمليات الانتحارية في أواسط تسعينات القرن الفائت، والذي كان – من بين أسباب أخرى – سبباً في وضع مسار أوسلو والقائمين في أضيق الزوايا، بل وفي استدراج إسرائيل لتوجيه أعنف الضربات للسلطة وأجهزتها ومؤسساتها، بوصفها «العنوان» في حينه، قبل أن تتوزع العناوين، فتصبح حماس هي «العنوان «في غزة، وتظل فتح هي «العنوان» في الضفة.

أصحاب هذه الفرضية تستوقفهم المفارقة التالية: كيف يمكن تفسير سعي حماس اللاهث لتبيت التهدئة في قطاع، وربما إلى أمد طويل، وبرغم المخاطر السياسية والوطنية المحيطة بكل ما يحاك في غزة ولها وحولها، وفي الوقت نفسه، تسعى لتصعيد المقاومة المسلحة في الضفة الغربية؟

هؤلاء لا ينتظرون جواباً من أحد على التساؤل/المفارقة السابقة، فهو يرون أن حماس إذ تفعل ذلك، فإنها ترد «الصاع صاعين»، وبأقل قدر من الخسائر، إن كان هناك أي منها، لضغوط الرئيس عباس وإجراءات فتح العقابية، وأن السلطة ستجد نفسها في حرج شديد، بل في مأزق خطير، إن استمر العمل بهذا التكتيك، في

الوقت الذي تكون فيه حماس قد شرعت في مراكمة التأييد الشعبي والبرهنة على أنها «اللاعب الرئيس» ليس في غزة وحدها، بل وفي الضفة الغربية كذلك.

والحقيقة أن حركة حماس، ليست الأولى في اللجوء إلى مثل هذه التكتيكات، فالرئيس الراحل ياسر عرفات، كان يُقدِم على إشعال جبهة جنوب لبنان مع إسرائيل في كل مرة كان يستشعر فيها ضغطاً غير محتمل، من الأشقاء الأقربين أو «الأبعدين» ... المواجهة مع إسرائيل وقتالها، ينجح دائماً في رفع الضغوط وتحقيق المكاسب.

في ظني أن «منحنى المنفعة الحدية» لحماس من تكتيكها الجديد: «تهدئة غزة وتثوير الضفة»، سيبلغ ذروته طالما أن إسرائيل سترد باستهداف السلطة واستباحة مناطقها ... لكنه سيبدأ بالانحدار والهبوط، عندما تضع إسرائيل «عنوان» حماس في غزة، على لائحة «بنك الأهداف» التي ستضربها ردأ على العمليات الأخيرة، أو ما قد يليها، وهو أمرٌ نعتقد أن إسرائيل ستتريث حياله وستردد طويلاً قبل أن تقدم عليه، لأن مصلحتها في «تأبيد الانقسام»، وتحويله إلى انفصال، ستظل قائمة.

الضفة الغربية: عودة إلى العمل المسلح وحرب العصابات!

هاني حبيب . الأيام . ٢٠١٨/١٢/١٦

في أواخر العام ٢٠١٦، شهدت الضفة الغربية بما فيها القدس، أحد أشكال الانتفاضة الفلسطينية الإبداعية من خلال ما بات يسمى ثورة السكاكين والدهس، كان الاحتلال يفسر فشله في ملاحقة هذه العمليات والتصدي لها، بأنها تقوم على أنشطة فردية غير منظمة، نوازع وأهداف شخصية يقوم بها النشطاء دون أن تكون لهم توجهاتٌ أو توجيهاتٌ من قبل الفصائل الفلسطينية، ما كان سبباً لهذا الفشل الأمني الإسرائيلي. في الشهور الأخيرة، تراجعت هذه الموجة من أساليب الطعن والدهس، ولكن لكي تنبثق عنها، أشكال جديدة من الكفاح الفلسطيني المسلح، بالعودة إلى «حرب العصابات» وهي الأسلوب الذي كان معتمداً مع بدايات العمل الفدائي الفلسطيني، لكن الفارق الأساسي، في هذه الاستعادة لأسلوب حرب العصابات، أن تلك الحرب في بداياتها كانت تنطلق أساساً من خارج حدود سيطرة الجيش الاسرائيلي، غور الأردن شرقاً، والحدود مع لبنان شمالاً. تراجع هذا الأسلوب وعاد إلى حيث يجب أن يكون منطلقاً من الداخل الفلسطيني، في ظل الانتفاضة الفلسطينية الأولى بالتوازي مع اتفاق أوسلو، ومن ثم الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، وما تلاها من مواجهات وحروب إسرائيلية في الضفة الغربية، كان أبرزها عملية السور الواقي في نيسان ٢٠٠٢.

ما شهدته الضفة الغربية خلال اليومين الماضيين، تصعيد إسرائيلي خطير من جهة، ورد منظم ومنسق من قبل النشطاء الفلسطينيين، يشكل تحولاً هاماً في سياق المواجهة مع الاحتلال مع استعادة أسلوب العمل الفدائي في سياق الكفاح المسلح الفلسطيني، وإذ كانت القيادات الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية تبرر فشلها في مواجهة أسلوب الطعن والدهس، كونه أسلوباً فردياً غير منظم، فإنها الآن، وعلى ضوء نتائج المواجهات الأخيرة، تشير إلى مبرر أكثر خطورة وإيلاماً، إذ أشارت عدةُ جهات أمنية واستخبارية إسرائيلية، الى أنها بمواجهة أعمال مسلحة مدروسة ومنظمة ومحكمة، مع نقص في المعلومات، أو على الأقل، عن قدرة على تحليل ما توفر من معلومات استخبارية، الأمر الذي أدى إلى مواجهة فلسطينية للأعمال الأمنية الإسرائيلية، بشكل لم يكن ضمن حسابات المؤسسة الأمنية . الاستخبارية الإسرائيلية.

أكثر من ذلك، فإن هذه النتائج المتعلقة بفشل التصدي الإسرائيلي للمواجهة مع النشطاء الفلسطينيين كانت مرجحة، ومؤكدة في كثير من الأحيان، بالنظر إلى أن رد الفعل الفلسطيني كان متوقعاً حسب ما أفاد به قسم الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في الصيف الماضي، الذي أشار في إحدى إصداراته في ذلك الوقت إلى أن نشوب احتكاك في الضفة الغربية، أمر مؤكد، على ضوء جملة من المعطيات التي رصدها هذا الإصدار، التوسع الاستيطاني، عمليات الاعتقال وهدم البيوت وتشريد السكان، انسداد الأفق السياسي، تراجع الاقتصاد وزيادة عدد العاطلين عن العمل، كل ذلك من شأنه أن يفجر الأوضاع في وجه الاحتلال، كما جاء في ذلك الإصدار.

وفي وقت سابق، اعتمدت دولة الاحتلال، إضافة إلى قواتها المسلحة وأجهزتها الاستخبارية على المستوطنين في التصدي للنشطاء الفلسطينيين، وكانت تعول كثيراً في هذه المواجهات على الخلايا الاستيطانية المنظمة، وكان التوسع الاستيطاني أحد أدوات ردع أي انتفاضة قادمة في الضفة الغربية، إلاّ أن دولة الاحتلال، لم ترَ الوجه الآخر لهذا التوسع الاستيطاني، فإضافةً إلى أنه يشكل عنصراً محفزاً ومحرضاً للمواطنين الفلسطينيين لمواجهة هذا الخطر، فإن اقتراب هذا التوسع من مناطق سكن وأنشطة الفلسطينيين، ساهم في الاحتكاك الذي من شأنه إشعال جذوة المواجهة، فكلما اقتربت أماكن سكن المستوطنين وشبكات الطرق من أماكن سكن ووسائل تنقل الجمهور الفلسطيني، كان ذلك سبباً إضافياً لمواجهة الاحتلال ومستوطنيه، كما أنه يزيد من قدرة النشطاء على الاستطلاع وجمع المعلومات عن قرب، كل ذلك، يشكل حجر الأساس في سياق استعادة زخم العمل المسلح المسلح، الذي يجد في المستوطنات والمستوطنين، وشبكة الطرق والمواصلات والبنية التحتية الاستيطانية أهدافاً دائمة لعملياته.

وقد تنظر المستويات السياسية والأمنية في إسرائيل، إلى نتائج المواجهات خلال الأيام القليلة الماضية في الضفة الغربية، على أنها فشل مؤقت نظراً لطابع التنظيم المفاجئ لها، إلاّ أن الأيام القادمة وفي حال توسع المواجهات، قد تفاجئ دولة الاحتلال، بأن هناك خبرات وتجارب جديدة، لدى النشطاء الفلسطينيين، ما قد يشكل المفاجأة الأكثر خطورة في سياق العمل المنظم في سياق حرب العصابات!

المقاومة توحِد الشعب والسلطة تفرقه

إبراهيم أبراش . أمد . ٢٠١٨/١٢/١٦

ما يجري في الضفة الغربية من مقاومة مسلحة وسلمية للاحتلال ، وما يجري من مقاومة وصمود في غزة ورفض للمساومة على مبدأ المقاومة مقابل تحسين المستوى المعيشي للشعب، كل ذلك يؤكد أن جذوة المقاومة لم تخبأ وإن طمرتها المناكفات السياسية والحسابات السلطوية، وأن حسابات الشعب غير حسابات النخب السياسية وأن المشكلة لا تكمن في الشعب وقدرته على العطاء بل في النخب السياسية ومراهناتها وحساباتها المرتبكة والمأزومة.

وحتى لا تتحول عمليات الضفة لموضوع جديد للخلاف وتؤجج حالة الانقسام نتمنى تحييدها عن الحسابات الحزبية الضيقة كما نتمنى على السلطة الفلسطينية إدارة الموضوع بحكمة وبمنطلق وطني خصوصا بعد أن قطعت إسرائيل والولايات المتحدة الطريق على أية تسوية سلمية مشرفة.

إن أكبر مصيبة يمكن أن تحيق بالشعب الفلسطيني كآخر شعب يخضع للاحتلال أن تنزلق نخبه السياسية بعيدا عن حالة التحرر الوطني، ويتم المساومة، ولو تكتيكا ، على الثوابت الوطنية وعلى دماء الشهداء التي سالت دفاعا عنها وعلى عذابات الأسرى والجرحى ... من خلال إيهام الشعب أن النخب تحقق انتصارات وانجازات، ومن خلال (استراتيجية الضعيف) التي تراهن على عطف وتأييد العالم بذريعة أن الشعب لا حول ولا قوة له في مواجهة الاحتلال، أو تحت عنوان الواقعية السياسية وكأن الشعب وقادة الثورة الأوائل لم يكونوا واقعيين، أو يتم التفريط بها تحت عنوان الوضع الإنساني في قطاع غزة وضرورة تلبية الاحتياجات المعيشية للشعب من كهرباء ورواتب وكأن القضية الفلسطينية مجرد مشكلة إنسانية، مشكلة جموع جائعة وفقيرة تبحث عن طعام وكهرباء وعمل ورواتب الخ وليست قضية سياسية وحق تقرير مصير لشعب تعداده أكثر من ١٢ مليون يناضل من أجل الحرية والاستقلال والعودة .

بالرغم من استمرار حالات المقاومة المشرفة فإن ما يجري للقضية الفلسطينية في الفترة الأخيرة على يد النخب السياسية يشكل إهانة كبيرة للشعب الفلسطيني ولتاريخه وهويته وحقوقه السياسية ولسمعته في العالم ، ما يجري من تحركات سياسية إرجاع للقضية إلى ما قبل ظهور المشروع الوطني والثورة الفلسطينية منتصف الستينيات كما يتعارض مع كل ما نادت به فصائل المقاومة المسلحة وما رفعت من شعارات وما دونته في مواثيقها ووثائقها .

ما يجرى مع قيادة منظمة التحرير من تمسك بالحل السياسي دون إشراك الشعب وتوظيف مقاومته للاحتلال كورقة قوة على طاولة المفاوضات وعدم الحسم أو التلكؤ حتى الآن في العلاقة مع الاحتلال كما قرر المجلس المركزي في قراراته المتعاقبة، وما تقوم به حركة حماس تحت عنوان الهدنة أو انجازات ما تسمى مسيرات العودة، كل ذلك سيجهض ويقطع الطريق على العودة لحالة التحرر الوطني وسيُعبد الطريق لتنفيذ مخطط

إسرائيلي امريكي لتصفية القضية بأيد عربية وإقليمية وربما فلسطينية، ولا فرق أن يكون التنفيذ بوعي وتواطؤ أو نتيجة جهل وعجز .

عندما تصف واشنطن وتل أبيب المقاومة بالإرهاب فهذا لا يُعيب المقاومة لأن المستعمرين والمحتلين يصفون دائما مقاومة الشعوب لهم بالإرهاب، وعندما تطارد إسرائيل المقاومين وتعتقلهم وتعاقب الشعب لأنه يحمي المقاومة فهذا شرف للمقاومة وللشعب ويؤكد على حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة وبالتالي لا يُعيب المقاومة، وعندما تتهم دول عربية المقاومة الفلسطينية بالإرهاب وتمتنع عن دعم المقاومين فهذا لا يُعيب المقاومة لأن الأنظمة العربية دائما تتخوف من انتشار روح المقاومة عند شعوبها ولأن المقاومة الفلسطينية تكشف عورات الأنظمة العربية وتكشف تخاذلها عن القيام بواجبها القومي تجاه شعب تتحمل قدرا من المسؤولية عن نكبته .

ما يُعيب المقاومة ويسيء لها هو غياب الرؤية والفهم عند بعض الفصائل الفلسطينية في كيفية ممارسة المقاومة والهدف من ممارستها.

إن العمليات الفدائية وأشكال المقاومة الأخرى في الضفة التي اعتقد كثيرون أن أهلنا هناك تخلوا عن المشروع الوطني واستكانوا للأمر الواقع والتعايش مع الاحتلال، هذه العمليات التي وجدت قبولا وترحيبا من قطاع كبير من الشعب تؤكد أن جذوة المقاومة لم تخبأ وأن الشعب الفلسطيني لم يستسلم وأن المقاومة توحد الشعب بينما السلطة والصراع عليها تفرقه ، ولو عدنا في الزمن إلى الوراء لرأينا كيف كان حال الشعب والمقاومة أثناء الانتفاضة الأولى وقبل تأسيس السلطة وكيف آل حالهما بعد السلطة، وكيف كان حال الشعب والمقاومة وحركة حماس قبل انقلاب حماس وتحولها لسلطة وكيف آل حالهم بعد ذلك.

وأخيرا نتمنى على النخب السياسية أن تهتبل فرصة استنهاض روح المقاومة لتعود للمراهنة على قدرة الشعب على المقاومة ولتكن المقاومة مدخلا للمصالحة والوحدة الوطنية ، وخصوصا أن واشنطن تصنف حركة حماس وفصائل المقاومة كحركات إرهابية وإسرائيل تصنف الرئيس أبو مازن كإرهابي، هذه التهم، حتى وإن كانت تتدرج في سياق الضغط والابتزاز السياسي للطرفين لتقديم مزيد من التنازلات، فإنها شرف لفصائل المقاومة وللرئيس أبو مازن.

تطور التحقيقات مع نتنياهو والمشهد السياسي الانتخابي في إسرائيل

أنطوان شلحت ـ مركز مدار للدراسات الإسرائيلية ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

قدمت الشرطة الإسرائيلية، يوم ٢٠١٨/١٢/٢، توصياتها في القضية المعروفة باسم "الملف ٤٠٠٠"، وأوصت فيها بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وزوجته سارة، بتهمة تلقي الرشوة، وهي تهمة قاسية في كتاب القانون الإسرائيلي، علاوة على الاحتيال وإساءة الائتمان.

وتشتبه الشرطة، في إطار هذا الملف، بأن نتنياهو، الذي كان في العام ٢٠١٥ وزيراً للاتصالات إلى جانب رئاسته الحكومة، منح مالك شركة الاتصالات الأرضية الإسرائيلية العملاقة "بيزك" شاؤول ألوفيتش امتيازات، في مقابل قيام هذا الأخير بمنحه مع أفراد عائلته تغطية صحافية ودية في موقع "واللا" الإخباري الإسرائيلي الذي يمتلكه.

كما أوصت الشرطة بتوجيه التهم نفسها إلى ألوفيتش وزوجته إيريس وابنه أور، وإلى المديرة العامة السابقة لـ"بيزك" وموظف كبير في الشركة، وإلى رجل الأعمال زئيف روبنشتاين، المقرّب من عائلتي نتنياهو وألوفيتش.

وجاء في التوصيات أنه في فترة الأعوام ٢٠١٢ – ٢٠١٧ ربطت نتنياهو بألوفيتش علاقة رشوة متبادلة تسنى لمقرّبي نتنياهو بموجبها التدخل بشكل سافر ويومي في مضامين موقع "واللا"، بل والقيام بإجراء تعيينات لبعض الوظائف هناك.

وذكرت الشرطة أنه منذ بدء التحقيق في "الملف ٤٠٠٠" في شباط ٢٠١٨ وحتى تشرين الثاني الفائت، تم التحقيق مع ١٣ مشتبهاً به تحت طائلة التحذير. كما تم جمع إفادات من ٦٠ شاهداً وجمع مواد تحقيق كثيرة منها تسجيلات ووثائق، وجرت عمليات تحقيق خارج إسرائيل. وأشارت الشرطة إلى أنها وضعت اليد على أموال وأملاك تعود إلى عدد من الضالعين في هذه القضية تقدر بـ١١٨ مليون شيكل.

واتخذت هذه القضية منحى يهدد نتنياهو شخصياً بعد أن تحوّل مستشاره الإعلامي نير حيفتس، والمدير العام السابق لوزارة الاتصالات شلومو فِيلبر، إلى شاهدي ملك ضده.

تجدر الإشارة إلى أن هناك شبهات ضد نتنياهو في قضيتي فساد أُخريين أيضاً تُعرفان بـ"الملف ١٠٠٠" و"الملف ٢٠٠٠". وأنهت الشرطة التحقيق فيهما وأوصت كذلك بتوجيه تهمة تلقي رشوة إلى رئيس الحكومة.

ويُشتبه في "الملف ١٠٠٠" بأن نتنياهو حصل على عطايا بقيمة مليون شيكل من أثرياء يهود بينهم أرنون ميلتشين ورجل الأعمال الأسترالي جيمس باكر في مقابل توفير خدمات لهم.

ويتعلق "الملف ٢٠٠٠" بصفقة غير قانونية بين نتنياهو وناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت" أرنون (نوني) موزس، كان رئيس الحكومة سيقوم بموجبها بإضعاف صحيفة "يسرائيل هيوم" المدعومة من الثري الأميركي شيلدون أدلسون والمنافسة لصحيفة "يديعوت"، في مقابل الحصول على تغطية أكثر ودية في هذه الأخيرة.

ردة فعل نتنياهو والمعارضة

هاجم نتنياهو توصية الشرطة الإسرائيلية بمقاضاته ضمن "الملف ٤٠٠٠".

وقال نتنياهو، خلال حفل خاص نظمه حزب الليكود بمناسبة عيد الحانوكا ("الأنوار") لدى اليهود، إن قيام الشرطة بنشر توصياتها في "الملف ٤٠٠٠" في آخر أيام عمل القائد العام الحالي للشرطة الإسرائيلية روني ألشيخ، يؤكد أن هناك خطة مسبقة أُعدت لإطاحته.

وأشار نتنياهو إلى أنه لم يُفاجأ بالتوصيات ولا بتوقيت نشرها، وأضاف أن حملة الملاحقات ضده وضد عائلته مستمرة، وأنه منذ اليوم الأول من التحقيقات كان واضحاً أن الشرطة ستُقدّم توصيات.

وشنّ نتنياهو هجوماً حاداً على جهاز الشرطة الإسرائيلي، وأشار إلى أنه يتعيّن على القائد العام الجديد للشرطة القيام بحملة إعادة تأهيل واسعة للجهاز، وإلى أن ثقة الجمهور بجهاز الشرطة لم تعد في القمة كما كانت في السابق.

وأنكر نتنياهو مرة أُخرى عقد أي صفقات مع المدير العام لشركة الاتصالات الإسرائيلية "بيزك" ومالك موقع "واللا" الإخباري الإسرائيلي شاؤول ألوفيتش، وقال إنه في فترة حكمه خسرت شركة "بيزك" كثيراً بسبب سياسته الإصلاحية، مثل التغيير الذي بدأ بالاشتراك في خدمة الإنترنت في إسرائيل وهو غير محدود حتى يومنا هذا، كما أن موقع "واللا" قام بكثير من التغطيات السلبية ضده خلال الانتخابات العامة السابقة.

وشهدت الحلبة السياسية الإسرائيلية كثيراً من ردات الفعل في ضوء توصية الشرطة الإسرائيلية بمقاضاة رئيس الحكومة وزوجته سارة بشبهة تلقي رشوة وإساءة الائتمان في "الملف ٤٠٠٠".

وفي الوقت الذي دعت المعارضة نتنياهو إلى تقديم الاستقالة، أعرب وزراء حزب الليكود عن دعمهم له.

وقالت رئيسة المعارضة عضو الكنيست تسيبي ليفني ("المعسكر الصهيوني") إن على نتنياهو التنحي عن منصبه قبل أن يدمّر سلطات تطبيق القانون لينقذ نفسه. وأضافت أن الشعب الإسرائيلي يستحق قيادة نزيهة، وطالبت بإجراء انتخابات عامة مبكرة.

وقال رئيس حزب العمل وتحالف "المعسكر الصهيوني" آفي غباي إن نتنياهو أصبح عبئاً على إسرائيل ويجب عليه تقديم استقالته لأنه لا يمكنه مواصلة أداء مهمات منصبه بسبب كثرة قضايا الفساد المتعلقة به.

ودعا رئيس كتلة "المعسكر الصهيوني" عضو الكنيست يوئيل حسون نتنياهو إلى الاستقالة والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة.

وأكدت رئيسة حزب ميرتس عضو الكنيست تمار زاندبرغ أن رئيس حكومة أُلصقت به أخطر جريمة في كتاب القوانين الإسرائيلي لا يمكنه الاستمرار في تولي منصبه ولو دقيقة واحدة.

في المقابل أعرب وزير العلوم أوفير أكونيس (الليكود) عن ثقته بنتنياهو، وأكد أنه سيستمر في قيادة الحكومة سنوات كثيرة.

واتهمت وزيرة الثقافة والرياضة ميري ريغف (الليكود) القائد العام للشرطة الإسرائيلية روني ألشيخ بالاستمرار في بذل كل ما هو ممكن، حتى يصبح لمغادرة منصبه صدى أكبر.

وأشارت ريغف إلى أنه بعد أن حاول ألشيخ تخريب جهود تعيين خليفة له، يواصل البحث عن عناوين رئيسية في الصحافة.

ووصفت نائبة وزيرة الخارجية تسيبي حوتوفيلي (الليكود) توصيات الشرطة بأنها فضيحة. وطالبت المدعي الإسرائيلي العام بفحص أداء الإعلام في هذه القضية، قبل البتّ بتوصيات الشرطة.

وقال المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت إنه سيحسم قراره بشأن قبول توصيات الشرطة.

وأشار مندلبليت، خلال اجتماع عقدته لجنة مراقبة الدولة في الكنيست، إلى أنه قام قبل عدة أشهر بزيادة عدد أفراد الطاقم الذين يفحصون هذا الملف لمساعدته على التوصل إلى القرار الصحيح بشأنه.

من ناحية أخرى دافع المستشار القانوني للحكومة عن الشرطة الإسرائيلية وأكد أنه يدعمها في مواجهة جميع الهجمات التي تتعرّض لها.

هجوم غير مسبوق على مؤسسات القانون

كان هجوم نتنياهو على مؤسسات القانون في الدولة غير مسبوق. ومع أن رئيس الحكومة هاجم هذه المؤسسات في السابق، إلا أن خطابه هذه المرة كان الأكثر حدة وعنفا.

ويحاول نتنياهو عبر المثابرة على هذا الخطاب عرض نفسه كضحية في المشهد السياسي، والزعم بأن النخب القديمة لا تزال تعمل على إسقاطه عبر التحقيقات والملاحقات القانونية. ويتبنى نتنياهو دائما خطاب الضحية والمُطارد، بالرغم مما قامت به حكومته في السنوات العشر الأخيرة من حكمه من تشريعات وإجراءات حثيثة من أجل تغيير النظم واللوائح القائمة، وتغيير النخب في أجهزة الدولة، حتى أن القائد العام للشرطة كان اختياره في الدورة الأخيرة بالشراكة مع وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان.

ويعتبر المؤرخ الإسرائيلي عوفري إيلاني أن خطاب الضحويّة، الذي عززه نتنياهو وحوله إلى مشروع سياسي على المستوى الشخصي وعلى المستوى القومي، ساهم في تعزيز قيادته في المعسكر اليميني، ويشير إلى أن نتنياهو ورث خطاب الضحويّة من حزب الليكود وأخذه خطوات متقدمة إلى الأمام، ولكن لا يمكن التقليل أيضا من خطاب الضحويّة الذي ورثه من بيته أيضا.

ويضيف إيلاني حول دور نتنياهو في تحويل الضحويّة إلى خطاب مركزي في حكمه السياسي:

"إن الوجه القبيح لسياسة الضحويّة يتكشف بصورته الظلامية بالذات في دولة إسرائيل. فبحسب تعريفها، إسرائيل هي دولة الضحويّة، ضحية الإجرام النهائي في التاريخ الحديث. ويحكمها الليكود، وهو حركة استندت في بدايتها على خطاب ضحوي، ويرأسها شخص يعتبر في نظر مؤيديه ضحية الإعلام، النخب (القديمة) والقضاء. ويُعبر الوضع الحالي لدولة إسرائيل عن مرحلة انحطاط أخلاقي وفكري، وصلت إلى هناك من خلال توجهها الضحويّ".

ويتبنى نتنياهو خطاباً شعبوياً في صدّ توصيات الشرطة بتقديم لوائح اتهام ضده. فبالإضافة إلى اعتماده على خطاب الضحوية والملاحقة، فإنه يخاطب شرائحه الاجتماعية التي لا يزال يحافظ على تماسكها من خلال الحفاظ على سردية التمازج بين النخب القديمة وبين اليسار، معتبرا أن النخب القديمة اليسارية تحاول إسقاط الليكود عن الحكم. وتتميز هذه الشرائح الاجتماعية بتفضيلها بقاء اليمين في الحكم، وخاصة نتنياهو، حتى لو تم

تقديم لوائح اتهام ضده، وبالنسبة لها فإن القيم الديمقراطية ونظافة اليدين ليست أهم من الحفاظ على الليكود في الحكم بزعامة (وليس بقيادة) نتنياهو.

علاوة على ما تقدّم حاول نتنياهو استحضار خطاب ثالث، في هذه الفترة، لتحييد الاهتمام بقضاياه الجنائية، وهو التحريض على المواطنين العرب في إسرائيل، حيث انضم نتنياهو إلى جوقة المطالبين بمنع عضو بلدية حيفا عن الجبهة الديمقراطية، رجا زعاترة، من تعيينه نائباً لرئيسة بلدية حيفا. ويبحث نتنياهو بشكل ممنهج عن قضايا صغيرة تتعلق بالمواطنين العرب، ويقوم باستغلالها من أجل مخاطبة جمهوره العنصري من جهة، وحرف النقاش قدر المستطاع من خلال التحريض على المواطنين العرب من جهة أخرى.

ويستغل نتنياهو هذا الوضع ويعيد إنتاجه دائماً من خلال ثلاثة أمور:

أولاً، خطاب الضحوية الأبدية بالرغم من تواجده في الحكم نحو عشر سنوات.

ثانياً، خطاب شعبوي يعتمد على إبقاء سردية اليمين حول مطاردة النخب اليسارية المتنفذة في الحكم (الدولة العميقة) لليمين وحكمه، ومحاولة إسقاطه خارج قواعد لعبة الصندوق الانتخابي.

ثالثاً، التحريض على المواطنين العرب في إسرائيل في كل مناسبة يرى فيها الحاجة الشخصية والسياسية لذلك.

المشهد الانتخابي بعد توصية الشرطة

يتعلق المشهد الانتخابي الإسرائيلي، في الوقت الحاضر، بعوامل ثلاثة:

العامل الأول: موقف نتنياهو نفسه

يرفض نتنياهو حتى الآن الاستقالة من منصبه أو تقديم موعد الانتخابات العامة، حيث أنه يتبنى خطاً إعلامياً وسياسياً يشير فيه إلى أن التحقيقات جاءت بالذات لإسقاط حكم اليمين، والليكود، وهو شخصياً. لذلك فإنه سيبقى في منصبه في الوقت الحالي، ولن يتنحى عنه حتى بعد تقديم الشرطة توصيات ضده، وهو العرف الإسرائيلي السياسي في هذا الشأن، وإن كان القانون يسمح لرئيس الحكومة بالبقاء في منصبه حتى اتخاذ قرار قضائي نهائي بشأنه. ويمتلك نتنياهو نقاط قوة تسمح له باتخاذ موقف كهذا. فمن جهة هو بطاقة نجاح اليمين عموما، وبطاقة نجاح الليكود خصوصا. وبقاء نتنياهو في المشهد يضمن لليكود فوزا في الانتخابات، على الأقل كما تشير استطلاعات الرأي، وغالبية قواعد الليكود لن تحاسبه على فساده، ولن تتأثر شعبيته بينها بعد تقديم توصية الشرطة. لذلك فإن أعضاء الليكود من وزراء وأعضاء كنيست، وقيادات خارج الكنيست، لم تخرج لتتحدى نتنياهو في هذا الخصوص، ولم يجرؤ أحد على مطالبته بالاستقالة من منصبه، أو تقديم موعد الانتخابات. لذا لا يواجه نتنياهو تحدياً داخلياً في الحزب الحاكم حول شرعيته، فليس هناك استئناف على قيادته المطلقة في المرحلة الحالية لليكود ولرئاسة الحكومة، حتى بعد تقديم توصية الشرطة بذلك. ويدفع ذلك نتنياهو إلى التصرف وكأن لا شيء حدث، بل ويقوم بمهاجمة مؤسسات فرض القانون، وأيضا لا يحرك أحد من الليكود ساكناً، بل إن هناك من الوزراء وأعضاء الكنيست من يؤيدون موقفه، ويخرجون يدافعون عنه ويتبنون موقفه الحاد من الشرطة. في ضوء ذلك فإن نتنياهو وموقفه هما أحد العوامل المهمة في تحديد المشهد الانتخابي في إسرائيل، وحتى اللحظة فإنه مصر على البقاء في منصبه وإدارة شؤون الدولة وكأن لا توصية شرطة بحقه.

العامل الثاني: المستشار القانوني للحكومة

يلعب المستشار القانوني للحكومة لأفيحاي مندلبليت دوراً كبيراً في تحديد المشهد الانتخابي في إسرائيل، فهناك من يعتقد أن تبنيه أو رفضه لتوصيات الشرطة سوف يؤثر على المشهد الانتخابي، حيث ترهن أحزاب في الائتلاف الحكومي إضافة إلى أفراد من الليكود موقفهم الحاسم من الموضوع بموقف المستشار القانوني للحكومة. فإذا تبنى المستشار القانوني للحكومة توصيات الشرطة فإن المشهد الائتلافي قد يتحرك باتجاه تفكيك الائتلاف، وإذا لم يتبن المستشار موقف الشرطة، فإن ذلك يعزّز من قوة نتنياهو في المشهد الانتخابي والسياسي الإسرائيلي. والأخيرة هي أيضا نقطة مهمة، ففي حال تبني المستشار القانوني للحكومة توصيات الشرطة فإن الضغط على نتنياهو سوف يزداد، وقانونياً يستطيع نتنياهو الاستمرار بالحكم حتى صدور قرار قضائي نهائي، لكن سيكون من الصعب عليه إيجاد شركاء في حكومته إذا تبنى المستشار القانوني توصيات الشرطة، حتى لو قرر الليكود إبقاءه رئيسا للحزب وخوض الانتخابات معه. أما إذا رفض المستشار القانوني للحكومة توصيات الشرطة، فإن ذلك سوف يعزز أكثر من قوة نتنياهو في المشهد السياسي ويؤكد سردية الملاحقة والضحوية في خطابه.

الإشكالية في هذا العامل هي أن قرار المستشار القانوني للحكومة لم يصدر بعد، وهو متباطئ في هذا الشأن، وحتى بعد اتخاذ موقف، فإنه يعطي لمحامي نتنياهو حق الرد على قرار المستشار القانوني، في جلسة استماع في مكتب هذا الأخير.

العامل الثالث: أعضاء الائتلاف الحكومي

يتعلق المشهد الانتخابي أيضا بموقف أعضاء الائتلاف الحكومي من توصية الشرطة. وكما يتضح من تحليل مواقفهم فإن توصية الشرطة لم تحدث شرخاً يذكر في الحكومة، تحت ادعاء أنهم بانتظار قرار المستشار القانوني للحكومة، ومعرفة حدة الاتهامات الموجهة له. ويتبنى هذا الموقف حزبان في الائتلاف الحكومي، هما حزب كولانو ("كلنا") برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، وحزب "البيت اليهودي" برئاسة وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت. وكلاهما أكدا أنهما بانتظار قرار المستشار القانوني للحكومة من أجل اتخاذ موقف من حكومة نتنياهو ومن رئيسها شخصياً. أما باقي أحزاب الائتلاف، وهما الحركتان الدينيتان شاس ويهدوت هتوراه، فإنهما يدعمان بقاء الحكومة برئاسة نتنياهو في كل الأحوال، وفق القانون الإسرائيلي الجاف.

خاتمة

أشارت آخر استطلاعات الرأي العام إلى أن مكانة نتنياهو لم تتأثر من التوصيات التي قدمتها الشرطة ضده، سواء في "الملف ٤٠٠٠"، أو في الملفين السابقين، حيث أنها لم تؤد إلى زعزعة مكانته الجماهيرية. وقد أشار الكثير من الكتاب إلى أن ذلك يعود إلى الحالة غير العقلانية التي تميز أعضاء القواعد الاجتماعية لحزب الليكود، الذين يتصرفون بعاطفية وتمجيد للقائد تشبه النزعة القبلية غير الحديثة.

ويمكن في هذا السياق إضافة نقطة أخرى تتمثل في أن جزءاً من هذه القواعد مقتنع بخطاب نتنياهو أن النخب القائمة تلاحقه وأن هناك ازدواجية في التعامل القانوني مع نتنياهو في مقابل شخصيات أخرى، وأن هذه النخب تهدف في النهاية بالتعاون مع اليسار إلى إسقاط حكم الليكود واليمين كما يروج نتنياهو منذ سنوات.

وتشير استطلاعات الرأي العام، التي أجريت في الأسابيع الأخيرة، إلى أن تمثيل الليكود في الكنيست يحافظ على ثباته على الأقل، بينما يأتي حزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد في المكان الثاني بفارق كبير يصل إلى اثني عشر مقعدا، وهذا يؤكد أنه حسب كافة الاستطلاعات التي أجريت في الفترة الأخيرة فإن الليكود ونتنياهو سوف يستمران في رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

أما فيما يتعلق بالمعارضة الإسرائيلية الحالية، فإن السجال يدور بالأساس حول إمكانية خوض رئيس هيئة الأركان العامة السابق، بيني غانتس، المعترك السياسي، إما من خلال حزب جديد يترأسه، أو من خلال انخراطه في صفوف حزب العمل وتنصيبه رئيسا له، أو من خلال انخراطه في كتلة معارضة كبيرة كتلك التي تقترحها تسيبي ليفني، رئيسة حزب "الحركة" وزعيمة المعارضة الحالية. وفي هذا الصدد فإن النقد على رئيس حزب العمل، آفي غباي، ازداد في الشهور القليلة الماضية، وتصاعد في الفترة الأخيرة، بسبب تراجع حزب العمل في استطلاعات الرأي، وانحداره إلى المكان الثالث من حيث التمثيل البرلماني بعد حزب "يوجد مستقبل".

مخاطر المنظومة الإلكترونية الإسرائيلية للتجسس على مواقع التواصل الاجتماعي

بسمة سعد . مجلة السياسة الدولية . ٢٠١٨/١٢/١٣

(باحث مساعد بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)

كشف تقرير لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، في ١٦ يوليو ٢٠١٨، عن مطالبة الجيش الإسرائيلى، خلال الفترة الأخيرة، لشركات الإنترنت الإسرائيلية بتزويده بمنظومة إلكترونية ضخمة تمكنه من رصد ومراجعة كل ما يتم تداوله، ونشره، وتخزينه على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك مراقبة الاتصالات الشخصية لمستخدمي تلك المواقع من أجل الحصول على جميع المعلومات عن أصحاب تلك الحسابات، لاسيما المغلقة والسرية. كما طلب أن تقوم تلك المنظومة بمنحه إمكانية لإنشاء حسابات وهمية، فضلاً عن مطالبته بمعرفة ٥٠٠ صديق أو شخص تواصل، أو علق على، أو أضاف، أو خلق أى نوع من الاتصال بينه وصفحة الجيش الإسرائيلي.

كما حدد الجيش الاسرائيلي مجموعة من الكلمات الدالة التى بمجرد ورودها على أي من مواقع التواصل الاجتماعي، سيعطيها الأولوية لمراقبتها والتجسس عليها، وهي (إرهاب، ومقاومة، وقومية، ودين، وعلاقات اجتماعية، وتنظيمات، وسياسة، وأسماء الأحزاب السياسية ، وأسماء سياسيين، واقتصاد، ومستوى الحياة).

انطلاقاً مما سبق، يهدف المقال لقراءة الأبعاد الرئيسية لإنشاء تلك المنظومة، التى تعكس في الوقت ذاته الأهداف الرئيسية من إنشائها، إلى جانب عرض ما تحمله تلك الخطوة من دلالات، وذلك على النحو التالي:

أولاً- أبعاد المنظومة:

تُعد مواقع التواصل الاجتماعي أداة مهمة للغاية لما تطرحه من معلومات وما تُتيحه من مساحة كافية للتعبير عما يدور داخل العقل من مخططات وأفكار يسعي لترجمتها على أرض الواقع، وكذلك التعبير عما يشعر به الفرد في كلمات قد تكون مختزلة في بعض الأحيان لكنها تعكس وضعه الاجتماعي والاقتصادي وكذلك آراءه السياسية، هذا فضلاً عن كونها أداة مهمة لمعرفة تحركات الفرد من خلال تتبع الأماكن التى يُسجل الدخول إليها والأفراد الموجودين معه. ترتيباً على ما سبق، أدركت القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية أهمية تلك الأداة، ليس فقط لمتابعة ورصد ما يشهده المجتمع الإسرائيلي ونظيره الفلسطينى من تطورات، وإنما كذلك المجتمعات العربية، لتحقيق مجموعة من الأهداف تعكس الأبعاد الرئيسية لتلك المنظومة، على النحو التالي:

١- تطويق أمني:

جسدت كلمات (الإرهاب، والمقاومة، والتنظيمات) أحد الأبعاد المهمة والرئيسية لإنشاء تلك المنظومة التى هدف الجيش الإسرائيلي من خلالها إلى التنبؤ، ومحاولة منع أية هجمات أمنية من خلال القيام بهجمات وحملات اعتقال استباقية داخل الأراضي المحتلة مثلما سبق أن أفادت تقارير إسرائيلية في أبريل ٢٠١٧ بقيام جهاز الأمن الإسرائيلي باعتقال ما يقرب من ٤٠٠ فلسطينى خلال شهر مارس من العام ذاته، سماهم "الذئاب المنفردة" دون ارتكابهم لأية جريمة، وإنما يعود فقط لرصد أحد البرامج الإلكترونية الإسرائيلية كلمات تُثير قلق الجانب الاسرائيلي مثل كلمتى (القدس، وشهيد)، فضلاً عن حرص القيادات الإسرائيلية على الاطلاع على

جميع التطورات الأمنية التى تشهدها المنطقة من بروز تنظيمات متطرفة، أبرزها تنظيم"داعش"، والتى تفوقت في استخدام مثل تلك المواقع في تنفيذ العديد من الهجمات الإرهابية وجذب ذوى الميول المتطرفة للانضمام إلى صفوفها.

٢- تعزيز الدبلوماسية الرقمية:

يسعي الجيش الإسرائيلي لقراءة جميع التغيرات النفسية والاجتماعية، وتتبع ظهور وتغير الظواهر الاجتماعية التى تشهدها المجتمعات المختلفة، ليس فقط داخل المجتمع الاسرائيلي ونظيره الفلسطينى، وإنما المجتمعات العربية كافة، وهو ما يجسده مطلب الجيش الاسرائيلي بمراقبة تلك المواقع بثلاثة لغات (العربية، والعبرية، والإنجليزية)؛ وذلك حتى يمكن التنبؤ بأى تغيير يمكن أن تشهده تلك المجتمعات كالتى شهدتها بعض الدول العربية في عام ٢٠١١ والتى لعبت مواقع التواصل الاجتماعي فيها دوراً مهما ورئيسياً، وهو ما أدركته القيادات الأمنية الإسرائيلية حينئذ، فأولت اهتماماً كبيراً بمراقبة ما يتم تدوينه على تلك المواقع في العديد من الدول، مثل البحرين وتونس ومصر، وتطوير برامج إلكترونية معنية بهذا الشأن، فضلاً عن سعي تل أبيب من خلال قراءة التغيرات النفسية والاجتماعية التى تمر بها المجتمعات، لاسيما فئة الشباب، لتغيير الصورة الذهنية للشباب العربي عن إسرائيل، وهو ما يأتى في إطار ما يُسمي "الدبلوماسية الرقمية" التي ترمي لخلق أواصر الحديث والتفاهم بينها وبين الشباب، لاسيما العربي، كسبيل لجذبهم بعيداً عن القضية الفسطينية وتبعاتها، وهو ما يجسده الدور النشط والفعال للمتحدث الرسمى باسم جيش الاحتلال الإسرائيلى "أفيخاى آدرعى" الذي بلغ عدد متابعي صفحته الشخصية أكثر من مليون و٢٤٧ ألف متابع من مختلف دول المنطقة العربية.

استناداً لما سبق، يمكن تفهم السبب الذي بناء عليه وضع الجيش الإسرائيلي الكلمات التالية (علاقات اجتماعية، ومستوى الحياة، ودين، وقومية) ضمن الكلمات الدالة التى يعطي الجيش الاسرائيلي لمدونيها الأولوية في عمليات الرصد والمراقبة.

٣- محاولات خطرة:

يُعد هذا الأمر بعدا مكملاً للأبعاد السابقة، ويمكن قراءته بشكل افضل عقب أقرانه بهما؛ حيث يهدف الجيش الاسرائيلي من خلال تلك المنظومة للاطلاع على جميع الآراء السياسية التى يعبر عنها السياسيون والحقوقيون وأعضاء الأحزاب السياسية، لاسيما فئة الشباب الأكثر استخداماً وتفاعلاً على تلك المواقع، ليس فقط داخل الأراضي المحتلة، وإنما كذلك بجميع دول الإقليم، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال الكلمات الدالة التالية (سياسة، وأسماء الأحزاب السياسية ، وأسماء سياسين). فالأحداث التى تشهدها دول منطقة الشرق الأوسط من تطورات سياسية، مقرونة بحزمة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، قادرة على إحداث العديد من التغيرات، سواء على مستوى صانعي القرار السياسي بدول المنطقة، أو على مستوى النظام الحاكم كالتى شهدتها بعض الدول العربية في عام ٢٠١١، ولا تزال تشهد تداعياته على جميع المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يراه الجانب الإسرائيلي تهديدا لأمنه القومي، ويفرض عليه تقديم رؤية استراتيجية وعسكرية تتسق مع مجريات الأوضاع في البلدان العربية.

ثانياً- دلالات الإنشاء:

١- تميز أمنى سيراني إسرائيلي:

كشفت تحقيقات أجرتها منظمة الخصوصية الدولية حول البرامج الإلكترونية، المعنية برقابة مواقع التواصل الاجتماعي والتجسس الإلكتروني، عن أن هناك ٢٧ شركة متخصصة في إنشاء مثل تلك البرامج في اسرائيل، فضلاً عن الوحدات التابعة للاستخبارات الإسرائيلية العسكرية المعنية بمتابعة ومراقبة جميع محتويات مواقع التواصل الاجتماعي، أبرزها الوحدة "٨٢٠٠" التى تولت مهمة رصد ومراقبة تفاعلات الشباب العربي على مواقع التواصل الاجتماعي، لاسيما عقب ثورات الربيع العربي ٢٠١١، علاوة على عمليات الرصد والتشويش والتنصت على الهواتف والبث الإذاعي، واعتراض رسائل البريد الإلكترونى والفاكسات التى تتولى الوحدة بقواعدها المنتشرة على الأراضي المحتلة تنفيذها، والتى كانت عاملا رئيسيا لاحتلال اسرائيل المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد واشنطن في مجال التنصت.

٢- تسييس محتمل:

مثلما تُعد مواقع التواصل الاجتماعي أداة مهمة للجانب الاسرائيلي، فإنها كذلك مهدد قوي لأمنها القومي، نظراً لقدرتها على الحشد والتأثير بشكل واسع، لذا لجأت تل أبيب لتوظيفها ببث الشائعات والترويج لسياساتها عبر منصاتها، وهو ما يعكسه التنسيق والتعاون بين السلطات الأمنية الإسرائيلية، وإدارة موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في عام ٢٠١٦، والذي دفع الأخيرة لمراقبة المحتوى الفلسطيني على الموقع، وحذف المنشورات التى ترفضها إسرائيل.

انطلاقاً مما سبق، لا يمكن استبعاد خضوع باقي مواقع التواصل الاجتماعي لاتفاق كالذي عقدته إدارة "فيسبوك"، وبالتالي نجاح الجانب الاسرائيلي في "تسييس" مواقع التواصل الاجتماعي.

نهاية القول، إن تل أبيب لا تألو جهداً في انتهاج جميع الآليات التى تضمن تأمينها في إطار محيطها العربي، ولو بالحد الأدنى. وبما أن مواقع التواصل الاجتماعي تُعد بمنزلة أداة مهمة للغاية لمراقبة ورصد وتجميع كل التفاعلات والتغيرات متعددة الجوانب (سياسية، واقتصادية، وأمنية، واجتماعية) التى تشهدها تلك المجتمعات، فمن الطبيعي إدراجها ضمن الآليات التى يتحتم على الجانب الإسرائيلي تطويقها من خلال تطوير أنظمته اللإلكترونية.

لماذا تسعى السعودية لتأسيس كيان البحر الأحمر؟

إحسان الفقيه ـ الأناضول ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

تتنافس قوى إقليمية ودولية على تأسيس نفوذ لها في البحر الأحمر لضمان مصالحها في منطقة تخلو من كيانات أو مؤسسات إقليمية تنظم العلاقات والتعاون بين البلدان المعنية.

تمر من البحر الأحمر وامتداده إلى خليج عدن عبر مضيق باب المندب نسبة عالية من التجارة العالمية؛ شكّل هذا عامل جذب للقوى الإقليمية والدولية للتواجد في المنطقة بتأسيس قواعد عسكرية في دول الشاطئ الإفريقي المعروفة بهشاشة قدراتها الأمنية ونزاعاتها الداخلية وفشلها في مواجهة التهديدات الأمنية للتجارة العالمية.

استكمالا لما دار في اجتماعات القاهرة يومي ١١ و١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ بين وزراء خارجية سبع دول عربية وإفريقية متشاطئة على ساحلي البحر الأحمر الشرقي والغربي وعلى خليج عدن؛ استضافت العاصمة السعودية، الرياض، اجتماعا "تشاوريا" هو الأول يوم ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ لوزراء خارجية تلك الدول، عدا إريتريا التي شاركت في اجتماعات القاهرة وغابت عن اجتماعات الرياض، بينما حضرت الصومال التي غابت عن اجتماعات القاهرة.

تم الاتفاق في اجتماعات الرياض على "أهمية إنشاء كيان يضم الدول العربية والأفريقية المتشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن يستهدف التنسيق والتعاون بينها ودراسة السبل الكفيلة بتحقيق ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والأمنية".

يسعى الكيان المنتظر، "أرسقا"، استكمال المشاورات حول إنشائه في القاهرة لاحقا، "لتحقيق مصالحها المشتركة وتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي".

ووفقا لتقارير إعلامية، يتجاوز الناتج الإجمالي للدول السبع المشاركة في الكيان الجديد، "أرسقا"، ترليونا ومائة مليار دولار، بينما يبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٣٢ مليون نسمة.

وقبل عدة أسابيع توسطت الإمارات والسعودية في توقيع اتفاق سلام بين إثيوبيا وإريتريا التي تقع إلى الشمال قليلا عن مضيق باب المندب على الساحل الغربي للبحر الأحمر.

يتشكل الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر من السعودية واليمن، وعلى الشاطئ الغربي كل من مصر والسودان وجيبوتي والصومال وإريتريا؛ أما الشاطئ الشمالي من خليج عدن فتنفرد اليمن به، في حين تتشارك جيبوتي والصومال بشاطئه الجنوبي. ويطل الأردن من خلال خليج العقبة، شمالا، على البحر الأحمر.

الممرات والمضائق البحرية بمسافاتها الضيقة تشكل أهمية أمنية للدول المعنية بالتجارة العالمية عبر خليج عدن والبحر الأحمر الذي تقع قناة السويس أقصى شماله، وتشكل منفذا رئيسيا لحركة التجارة بين آسيا وأوروبا.

في عملية ترسيم الحدود بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، حالت الحدود المرسومة لليمن وسلطنة عمان، دون وصول السعودية إلى خليج عدن وبحر العرب ومن ثم المحيط الهندي.

يعتمد الاقتصاد السعودي في معظمه على تصدير النفط الذي جعل من الوصول إلى ممرات الشحن البحرية أمرا بالغ الأهمية للمملكة، والتي تصدر النسبة الأكبر من منتجاتها النفطية المستخرجة من المنطقة الشرقية على الخليج العربي، عبر مضيق هرمز بين سلطنة عمان وإيران التي طالما هددت بإغلاق المضيق أمام حركة السفن.

لدى السعودية مصلحة إستراتيجية في الحفاظ على أمن البحر الأحمر وحمايته بما يمكنها من الوصول الآمن جنوبا إلى خليج عدن والمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، وشمالا إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، حيث قد يتوجب على السعودية نقل مخزوناتها النفطية من شرق المملكة على الخليج إلى غربها، على البحر الأحمر، لتفادي التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز.

لم تبد مصر استجابة قوية لدعم التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن، واكتفت بتسيير دوريات بحرية في البحر الأحمر، كما أن مصر لم تبد ما يكفي من الرغبة في الانخراط الكامل ب"تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي" (الناتو العربي) الذي ترعى الولايات المتحدة فكرة ولادته لمواجهة التهديدات الإيرانية، وتوفير قوة ردع دفاعية في المنطقة بمشاركة دول مجلس التعاون الست وكل من الأردن ومصر. غير أن القاهرة لا تتبنى في استراتيجياتها المواجهة المباشرة مع إيران، سواء في منطقة الخليج، أو في سوريا واليمن.

في المقابل، قد تجد مصر رغبة أكبر في المشاركة بالكيان الجديد الذي سيكون تحالفا إقليميا في منطقة ضمن المجال الحيوي للأمن القومي المصري، ترعاه بشكل ما الولايات المتحدة، وليس موجها ضد إيران بشكل مباشر، إنما لحماية أمن الممرات البحرية وهو هدف استراتيجي مصري، ولأيضا للتنسيق الاقتصادي بين الدول السبع، وهو ما يشكل حاجة مصرية اقتصادية.

وتتمتع مصر بموقع جغرافي هو الأكثر أهمية بين الدول في الكيان الجديد، لأنها تشكل جسرا يربط بين شمال البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، في مقابل اليمن وجيبوتي والصومال التي تقع على جانبي مضيق باب المندب، والذي يربط بين خليج عدن والبحر الأحمر من جهته الجنوبية.

تشكل منطقة البحر الأحمر وخليج عدن أهمية إستراتيجية، اقتصادية وأمنية متداخلة يصعب الفصل بينهما، لكل من مصر والسعودية والسودان وإسرائيل، إلى جانب القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران والقوى الدولية البعيدة جغرافيا مثل الولايات المتحدة والصين.

تتوزع على الساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن مجموعة من الدول الضعيفة نسبيا بسبب النزاعات الداخلية وقلة الموارد والفقر وعوامل أخرى ساهمت في إضعاف الحكومات المركزية في تلك الدول لصالح جماعات قبلية مسلحة أو تنظيمات مسلحة، وهي عوامل ساهمت في لجوء معظم الحكومات لقبول تواجد عسكري أجنبي ونفوذ اقتصادي على أراضيها مقابل تأمين الحماية ومساعدات اقتصادية وعسكرية.

الموقع الجغرافي للبحر الأحمر على طرق التجارة البحرية الدولية خلق تنافسا إقليميا ودوليا لتأسيس نفوذ عسكري أو اقتصادي في بعض الدول على الساحل الغربي للبحر الأحمر في منطقة القرن الإفريقي، مثل إيران والسعودية ودولة الإمارات والولايات المتحدة والصين وغيرها.

وجاء التدخل الإيراني في اليمن عبر جماعة الحوثي التي تسيطر على ميناء الحديدة شمال مضيق باب المندب، ليهدد بشكل جدي، بالنسبة للسعودية بشكل خاص، طريق الوصول إلى خليج عدن وبحر العرب؛ وظل ميناء الحديدة، على الساحل اليمني، خاضعا لسيطرة جماعة الحوثي بعد سيطرة قوات الحكومة اليمنية على الشريط الساحلي الغربي لليمن، الممتد من المهرة إلى ميناء المخا.

ترى الرياض أن إيران تحاول حرمانها من الوصول إلى البحر الأحمر كطريق شحن احتياطي لمنتجاتها النفطية، في حال أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز في الخليج، وذلك من خلال احتمال قيامها بتوجيه جماعة الحوثي الحليفة لها بإغلاق مضيق باب المندب لفرض حصار بحري كامل على السعودية سواء عبر الخليج أو عبر البحر الأحمر.

عبر مضيق باب المندب في جنوب البحر الأحمر وقناة السويس في شماله، تمر مئات مليارات الدولارات سنويا من عائدات الصادرات الصينية إلى أوروبا، وسيكون لإغلاق أي من الممرين البحريين تكاليف مضاعفة على شحن البضائع الصينية التي يتوجب عليها المرور حول رأس الرجاء الصالح، أقصى جنوب القارة الإفريقية، إلى المحيط الهادئ، ثم شمالا إلى أوروبا.

بالإضافة إلى السعودية، من المرتقب أن يضم "كيان الدول المتشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن" كلا من مصر وجيبوتي والصومال والسودان واليمن والأردن، فيما لم تحضر إريتريا التي شهدت اجتماعات القاهرة نهاية العام الماضي، وهي إحدى الدول المطلة على البحر الأحمر.

على الرغم من أن إثيوبيا ليست من الدول المتشاطئة على البحر الأحمر أو خليج عدن، إلا أن الكيان المنتظر تشكيله، من المحتمل أن يضمها مستقبلا إلى جانب دول عربية وإفريقية أخرى.

من المرجح أن تكون مواجهة "الكيان الجديد" للتهديدات الإيرانية "المفترضة" على قائمة الأولويات السعودية في منطقة القرن الإفريقي.

وتحاول الدبلوماسية السعودية جذب دول تحتفظ بعلاقات وثيقة مع إيران، مثل الصومال وجيبوتي والسودان، إلى الكيان الجديد عبر تقديم مساعدات اقتصادية واستثمارات لهذه الدول الفقيرة، ضمن هذا الكيان، بما يدفع للتاثير سلبا على علاقاتها مع إيران.

سياسة قوة أم مسألة مبدأ؟

ناثان براون ـ معهد بروكنغز ـ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

بعد الخلاف العلني حول قانون الطلاق واللغة الدينية، انتقل الصدام بين الرئاسة المصرية والأزهر الذي يُعَدّ المؤسسة الإسلامية الأولى في البلاد، إلى مستوى أكثر غموضاً إلى حد كبير. فهما اليوم، يختلفان حول حجم التهديد المحدِق بالمجتمع عبر مناقشة صحّة الحديث – أي بيانات وأفعال النبي محمد والمسلمين الأوائل – ودوره في الشريعة الإسلامية.

إذا كان موضوع الخلاف مُلتبساً ومثيراً للحيرة، فإن التشنجات نابعة من صراعٍ مضبوط إنما مقلق على خلفية دور كل من الرئيس ومؤسسة الأزهر في القيادة الأخلاقية للمجتمع المصري. لقد ألقى كلٌّ من الإمام الأكبر شيخ جامع الأزهر، أحمد الطيب، والرئيس عبد الفتاح السيسي، خطاباً رسمياً أمام كبار الشخصيات الذين اجتمعوا لمناسبة عيد المولد النبوي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وقد انتقد الطيب، في كلمته، مَن يُشكّكون في صحة الحديث، نظراً إلى أنه يُشكّل أساس الشريعة الإسلامية في جزء كبير منها. وفي حين يتقّدم القرآن على الحديث، إلا أن الأحكام ذات الطابع القانوني الواضح في القرآن أقل بكثير وأحياناً أكثر عمومية في طبيعتها بالمقارنة مع الحديث، وفق ما أشار إليه الطيب. ليس مفاجئاً أن يقول هذا الكلام، نظراً إلى أن الحديث يشتمل على السنّة، أو ممارسات النبي والمسلمين الأوائل، ومنها استمدّ الإسلام السنّي اسمه. وليس في هذا الكلام مايمكن أن يعترض عليه مصريٌّ مسلم متديّن يحترم القيادة الأخلاقية والدينية التي يمثّلها الأزهر.

لكن السيسي، وأثناء إلقائه كلمته، أضاف تعليقات مرتجَلة إلى النص المُعَدّ مسبقاً، مؤنِّباً الطيب بصورة غير مباشرة إنما بكلام واضح لالبس فيه. هو لم يُشكّك في صحة الحديث (فهذا جسرٌ لم يكترث السيسي لعبوره)، لكنه اعتبر أنه لا أهمية للمشكلة، منبّهاً إلى أن التهديد الحقيقي لايتأتى من التشكيك بالحديث بل من التفسيرات المشوَّهة للدين. فقد قال السيسي: "الإشكالية في عالمنا الإسلامي حالياً ليست في اتباع السنّة النبوية من عدمها، لكن المشكلة هي القراءة المخطئة لأصول ديننا"، قبل أن يسأل: "مَن أساء إلى الإسلام أكثر: الدعوة إلى ترك السنّة النبوية أم الفهم المخطئ؟"

ماذا يجري؟ لماذا اعتبر الرئيس أنه مرغَمٌ على خوض معركة مع شخصية تُقدِّم نفسها بأنها فوق السياسة، وذلك في قضية قد تبدو مبهَمة لمعظم القادة السياسيين؟ الخلاف سياسيٌّ في ناحية من النواحي، وسبق أن خرج إلى العلن في مناسبات عامة، فيما تسعى الرئاسة جاهدةً إلى ترسيخ قبضتها على الدولة والمجتمع في مصر.

باتت الدولة المصرية تخضع اليوم – مهما بلغ مدى نفوذها وامتدادها – للرئاسة والمؤسسات الأمنية. لقد قُصَّت أجنحة مؤسسات الدولة التي كانت تتمتّع باستقلال ذاتي سابقاً، مثل المحاكم الإدارية. وفي المجتمع، أُطبق على جميع الوجوه السياسية البارزة تقريباً، وسُحِبت منها قدرتها على ممارسة أي تأثير. كتبت ميشيل دنّ: "معظم المصريين الذين أدّوا أدواراً مهمة في الحياة العامة بين منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وانقلاب ٢٠١٣]هم[في السجن أو في المنفى خارج البلاد في إطار عمليةٍ]تشكّل[هجرة عقول واسعة". كذلك فرض

النظام سطوته على النقابات العمالية والاتحادات المهنية التي كانت، في مامضى، مصادر للحراك المستقل في البلاد.

بيد أن الأزهر والقطاع الديني احتفظا بصوت مستقل إلى حد ما. وهذا صحيحٌ بمعنى رسمي ما، فقد أحبط قادة المؤسسة الجهود التي بذلتها الدولةللقضاء على الاستقلالية الذاتية التي اكتسبها الأزهر في العام ٢٠١١. بيد أن استقلالية الأزهر لاتعتمد فقط على الهرميات القيادية. واقع الحال هو أنه لدى الطيب قواعد شعبية مستعدّة لدعمه. فملايين الخرّيجين من مؤسسات الأزهر التعليمية، وأعضاء الجمعيات الصوفية والقبائل المرتبطة بالإمام الأكبر في جنوب مصر، والرأي العام المتديّن المستاء من العنف الذي لجأ إليه النظام في العام ٢٠١٣، سوف يرصّون صفوفهم ليس بدافع تحدّي النظام إنما للدفاع عن الطيب ومكانته.

أما النظام فيمتلك، من جهته، أدوات عديدة تتعدّى بكثير المشاحنات العلنية. فهو يُسيطر على جميع وسائل الإعلام، وكذا عندما يُعبّر علماء الأزهر عن آرائهم حول السجالات الدينية عبر إصدار بيانات بهذا الصدد، يمكن أن يُطلَب من وسائل الإعلام تجاهل تغطيتها أو حذف هذه التغطية. هذا ماحدث مؤخراً، بعدما شنّت هيئة كبار علماء الأزهر هجوماً علنياً على مشروع قانون تونسي ينص على المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة، مُعتبرةً أنه مخالفٌ للنصوص الدينية الواضحة بهذا الخصوص. وهنا، ربما طُلِب من وسائل الإعلام الموالية للنظام في مصر عدم تغطية البيان الصادر عن الهيئة.

وثمة أدوات أخرى أيضاً. فقد نظّمت القوات المسلحة المصرية مؤخراً ندوتها العاشرة لطلاب الأزهر، وكان الهدف منها، وفق ماأُفيد، "زيادة الوعي لدى طلاب المدارس والجامعات بشأن الأعمال البطولية التي تقوم بها القوات المسلحة للقضاء على الإرهاب". إذاً، في نظر النظام المتأهّب جيداً، قد يكون شيخ الأزهر مزعجاً (والسيسي قال كلاماً بهذا المعنى)، لكنه ليس مصدر تهديد.

إذن هل التشنجات مردّها إلى سياسة النفوذ فقط، وليس إلى المبدأ؟ واقع الحال هو أن الدين يقع في صلب القضية المطروحة، والخلاف الظاهري – حول التشكيك بالحديث – مرتبطٌ بصورة كبيرة بالمسألة، حيث أنّ الرئيس يركّز على التهديدات الأمنية المتصوَّرة، ويطلب الدعم بالتالي في محاربة الأفكار المتشدّدة، معتبراً أن القيود والإلهاءات الناجمة عن التقيُّد بحرفية النصوص تتسبب بتعطيل هذه الجهود.

أما في نظر الطيب فالسنّة أمرٌ أساسي، ويجب إبداء الاحترام والطاعة للأشخاص المتخصصين بتفسير هذا التقليد الفكري الذي يعود إلى أكثر من ألف عام. الإصلاح أمرٌ ضروري جداً، لكن بالنسبة إلى الإمام الأكبر، الوفاء للنصوص هو دليل تقوى وخبرة وصلاح، لادليل ظلامية. ومَن يرغبون في استخلاص تفسيرات جديدة انطلاقاً من ذلك التقليد، لايمكنهم صرف النظر عن النصوص القرآنية الواضحة التي لالبس فيها أو عن الحديث الموثوق بها.

باختصار، الخلاف بين السيسي والطيب دينيٌّ وسياسي على السواء، يتمحور حول القيادة والأدوار النسبية لكل من السلطات المدنية التي تقود المنظومة السياسية، والعلماء الدينيين المدرَّبين على تفسير النصوص. لايخوض

الرئيس والإمام الأكبر حرب مناورات دراماتيكية، بل حرباً طاحنة في المواقف من الإشراف على الخطب الدينية في المساجد، إلى إصدار الفتاوى، وإصلاح المنهاج المستخدَم في تدريب الأئمة.

وهذا المجال الأخير – أي مضمون مايُدرَّس – قد يكون، في الواقع، ساحة المعركة الأهم في المدى الطويل، على الرغم من أن السجال أكثر تعقيداً وهدوءاً، فيما يحاول النظام انتزاع المسألة من أيدي الأزهر. وفي هذا الإطار، تدفع وزارة الأوقاف الدينية باتجاه مبادرة لتدريب الأئمة في الأكاديمية الوطنية الملحقة بالرئاسة، بدلاً من تدريبهم في الأزهر. وقد أعلنت الوزارة مؤخراً أنها انتهت من تحضير مناهجها الدراسية، وسوف تبدأ بتدريب الأئمة في الأكاديمية بحلول أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ولن تتضمن المناهج، وفق ماأُفيد، علوماً دينية وحسب، إنما أيضاً مواد عن القانون والسياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس. والسبب هو أنه غالباً ماانتقد المسؤولون البرامج التدريبية التي يعتمدها الأزهر لاقتصارها فقط على العلوم الدينية التي يقولون إنها لاتُشجّع التفكير المستنير.

في المرحلة المقبلة، قد يكون على النظام مضاعفة محاولاته لإخضاع الأزهر عن طريق وسائل أكثر ليونة، بغية عدم الضغط مباشرةً ضد مؤسسة لاتزال تحظى بتقدير واسع في المجتمع المصري والعالم الإسلامي. كما أن الطيب يتمتع باستقلالية ذاتية وقواعد شعبية مايمنحه صوتاً مستقلاً، وهذا يؤدّي إلى تجدُّد احتمال ظهور نوبات دورية من التشنّجات السياسية في الحياة السياسية والدينية المصرية.

الاضطرابات في سيستان وبلوشستان الإيرانية

جورجيو كافييرو ـ إنسايد أرابيا ـ ٢٠١٨/١٢/١٤

استهدف هجوم بسيارة مفخخة في السادس من ديسمبر/كانون الأول الجاري، مركزا للشرطة في مدينة "جابهار" الساحلية، الواقعة في إقليم "سيستان وبلوشستان" المضطرب جنوبي شرق إيران، مما أسفر عن مقتل ٤ أشخاص وإصابة ٤٢ شخصا على الأقل.

وأعلنت جماعة تدعى "أنصار الفرقان" مسؤوليتها عن هذا الهجوم، واتهم وزير الخارجية الإيراني "جواد ظريف" ما سماها "أطرافا خارجية" بتقديم الدعم لهذه الجماعة، مذكرا باعتقال السلطات الأمنية الإيرانية لمجموعة من العناصر الإرهابية القادمة من الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٠.

ونلاحظ هنا أن مثل هذا النمط من هجمات الجماعات المسلحة أصبح شبه متكرر مقارنة بفترات سابقة، وهو ما يضع الجمهورية الإسلامية في مواجهة تهديدات جدية من مجموعات تعتنق الفكر السلفي الجهادي، في وقت يواجه فيه الوضع الداخلي مزيدا من التحديات الأمنية، فعقب ٦ أيام فقط من هجوم ٢٢ من سبتمبر/أيلول الماضي على عرض عسكري في محافظة خوزستان، والذي أسفر عن سقوط ٢٩ قتيلا، أعلنت قيادة الحرس الثوري عن قتل ٤ "إرهابيين" في تبادل لإطلاق النار في مدينة سارافان الواقعة في إقليم سيستان وبلوشستان قرب الحدود المشتركة مع باكستان.

وعلى المستوى الاجتماعي، ولأسباب عديدة، وعلى رأسها التحديات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية، تصاعدت على مدار الأعوام السابقة شكاوى السكان المحليين في الإقليم، وتدور أغلبها حول ما يرونه تمييزا طائفيا وتهميشا يتعرضون له داخل الجمهورية الإسلامية، ومن هذه الشكاوى ما يتعلق بالخدمات الحكومية، مثل الشكوى من ندرة مياه الشرب.

وفي أوقات سابقة تعرضت مناطق في الإقليم لعواصف رملية، مما أسفر حينها عن توقف كامل لكافة الخدمات الحكومية بما فيها المدارس.

علاوة على ذلك، تتكرر في كافة أنحاء الإقليم اشتباكات بين قوات الحرس الثوري ومجموعات مسلحة مثل "جيش العدل" و"جند الله"، مما أدى الى تفاقم المشكلات الأمنية في كافة المناطق المتاخمة للحدود، خاصة أذربيجان الشرقية وخوزستان وكردستان، وهي مناطق ألقى نظام الجمهورية الإسلامية بثقله الأمني فيها لفترة طويلة من أجل قمع التمردات العنيفة التي ظهرت فيها، بل وحتى التظاهرات السلمية.

الرابط الخليجي

وفي ما يتعلق بالعلاقات السعودية الإيرانية، فقد أضاف ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان"، العام الماضي، زخما جديدا للاحتكاكات الدائمة بين بلاده وإيران، بعد تصريحاته حول أن أي مواجهات عسكرية بين السعودية وإيران سوف تكون الأراضي الإيرانية مسرحها، وأشار المسؤولون الإيرانيون إلى هذا التصريح كثيرا في معرض اتهاماتهم للرياض بالضلوع في هجوم ٢٢ سبتمبر/أيلول في الأحواز.

وفي نفس السياق، يستند النظام الحاكم في طهران إلى حد كبير في قراءته للعنف المتصاعد في إقليم "سيستان وبلوشستان" إلى صلات "قد تكون حقيقية أو مصطنعة" بين العناصر المناهضة للشيعة في المحافظات ذات الأغلبية السنية وبين حكومات إقليمية ودولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية و الإمارات، وساهمت الصلات الوثيقة بين قومية البلوش ودول الخليج العربي في إضفاء مزيد من الزخم لوجهة نظر نظام طهران، التي تشير إلى شبكات إرهابية مدعومة من الرياض وأبوظبي، تمارس أنشطتها في إقليم سيستان وبلوشستان.

وسواء كانت طبيعة التحالف المزعوم بين السعودية والإمارات من جهة، والبلوش في إيران من جهة أخرى واضحة أم لا، إلا أن تعدد محاولات فهم حقيقة هذه الطبيعة قد أشعل سيلا من المناقشات والروايات حول علاقة البلدين بالميليشيات المناهضة للشيعة في إقليم سيستان وبلوشستان.

ورغم عدم وجود أدلة واضحة على أي دعم من إدارة الرئيس الأمريكي "ترامب" وحلفائه المقربين في الخليج للميليشيات في سيستان وبلوشستان، في إطار سياساتهم المعلنة في مواجهة إيران، إلا أن الرياض رأت دائما أن استغلال التوترات الطائفية في هذا الإقليم يمثل أحد الخيارات المحتملة في مواجهة طهران.

وفي عام ٢٠١٧، كتب المحلل الإيراني "محمد حسن حسين بور"، الذي ينحدر من أصول بوشية، تقريرا لمركز "الخليج العربي للدراسات الإيرانية" ومقره في السعودية، دعا فيه إلى اتخاذ "إجراءات مضادة" من جانب المملكة تجاه التطلعات الإيرانية للنفوذ الإقليمي، تعتمد في الأساس على التحالف بين الرياض وقومية البلوش في إيران، مضيفا: "بالتأكيد سيكون تحديا هائلا، إن لم يكن مستحيلا، أن تتمكن الحكومة الإيرانية من حماية هذه المسافات الطويلة، وتأمين ميناء جابهار ذي الأهمية الجيوستراتيجية، في مواجهة المعارضة البلوشية واسعة الانتشار، خاصة إذا كانت هذه المعارضة مدعومة من دول إقليمية مناهضة لإيران ومن قوى عالمية.

وفي وقت نشر هذه الدراسة، كانت العناصر المسلحة الموالية للسعودية تتلقى بشكل دائم دعما ماليا من المملكة عبر المدارس الدينية السنية المحافظة المناهضة للشيعة، أو المعاهد الدينية في بلوشستان.

وتشهد الحدود المشتركة بين إيران وباكستان أنشطة للمسلحين السنة، تساهم في زعزعة استقرار المناطق الشرقية في إيران، تزامنا مع عدد من المصاعب الاقتصادية التي تمثل ضغطا متزايدا على نظام الجمهورية الإسلامية، كما يظهر جليا في سلسلة من الاحتجاجات التي ضربت البلاد خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وفي ظل وجود ولي العهد السعودي على رأس السياسة الخارجية للسعودية، يكون من الصعب جدا تجاهل استفادة الرياض المحتملة من أي توتر إضافي في استقرار إقليم سيستان وبلوشستان، بالنظر إلى المخاوف الجيوسياسية للمملكة حيال ما يوفره ميناء جابهار من تقوية وتعزيز لموقع طهران الاستراتيجي في الخليج العربي، وغرب آسيا، والمحيط الهندي.

ولا يوجد أدنى شك أن الاضطرابات العنيفة في سيستان وبلوشستان ستؤثر بالسلب على آفاق تحول ميناء جابهار إلى أيقونة نجاح إيرانية.

ومن وجهة نظر المملكة، تمثل فكرة بث خلاف بين كل من إيران والهند أولوية كبيرة، بهدف منع أي فرصة لإقامة علاقات وثيقة بين البلدين في قطاع الطاقة. وبالطبع ستتولد لدى الرياض رهانات كبيرة حول القرارات المستقبلية لنيودلهي عندما ينتهي الإعفاء المؤقت الذي منحته الولايات المتحدة لبعض الدول من الالتزام بالعقوبات الأمريكية على طهران.

وفي هذا الإطار، يرى السعوديون أن النمو المحتمل للتجارة المشتركة بين الهند وإيران في قطاع الطاقة يشكل تهديدا خطيرا، نظرا لأن الاقتصاد الهندي في هذه الحالة يتيح لإيران فرصا للالتفاف على العقوبات الأمريكية.

الرؤية الأمريكية

ويضاف إلى ما سبق، المشروع الذي أعده مستشار الأمن القومي في الإدارة الأمريكية الحالية، "جون بولتون"، بعد فترة وجيزة من توليه منصبه، بناء على طلب من "ستيف بانون"، مستشار "ترامب" السابق، ويدعو هذا المشروع واشنطن الى دعم "المعارضة الديمقراطية الإيرانية" في سيستان وبلوشستان، بالإضافة إلى بلوشستان الباكستانية الواقعة على الجانب الأخر من الحدود.

ودعا المشروع الإدارة الأمريكية لزيادة دعمها للعناصر المناهضة للنظام في المناطق الكردية الواقعة في الأراضي الإيرانية، وهي مناطق قام الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران بتنفيذ العديد من الهجمات فيها مؤخرا.

وحدثت هذه الهجمات في خضم مناقشات بين الأطراف الكردية حول استراتيجيات التوحد ضد النظام في طهران. ومؤخرا، قام "جون بولتون"، في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر قمة التوحد ضد إيران النووية، الذي تم عقده في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتصعيد الخطاب بشكل ملحوظ ضد القيادة الإيرانية، مصرحا: "لدى آيات الله قرار لاتخاذه، فلقد أسسنا طريقا نحو مستقبل زاهر ومشرق لكل إيران، وهذا هو ما يستحقه الشعب الإيراني، الذي رزح لأعوام طويلة تحت ظل حكم النظام الاستبدادي".

ومن المرجح أن تستمر العلاقات الأمريكية الإيرانية في التدهور، خاصة بعد قيام إدارة "ترامب" بإعادة فرض العقوبات التي رفعتها إدارة "أوباما" السابقة عن إيران بعد الاتفاق على خطة العمل المشتركة.

وبينما تستمر هذه الإدارة في عزل واشنطن عن حلفائها في حلف "الناتو"، إلى جانب روسيا والصين، في ما يتعلق بملف إيران النووي، فإنها تبدو أكثر انسجاما في رؤيتها للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران مع النظرة السعودية لطهران.

حيث ينظر الرئيس الأمريكي ودائرته المحيطة الى التهديد الإيراني من وجهة النظر السعودية، ولقد فهمت طهران ردود فعل "ترامب" ومندوبته السابقة في الأمم المتحدة "نيكي هايلي" على هجوم سبتمبر/أيلول في الأحواز على أنها موافقة ضمنية ترقى إلى مرتبة الموافقة الصريحة على استهداف المسلحين للنظام الإيراني.

ورغم طبيعة وحقيقة العلاقات بين الولايات المتحدة والحكومة السعودية مع الجماعات المناهضة للنظام الإيراني في سيستان وبلوشستان تبقي غير واضحة المعالم، بيد أن كبار المسؤولين في واشنطن والرياض وأبوظبي، يتطلعون على الأقل إلى مثل هذا التحالف مع هذه الجماعات المسلحة السنية في الإقليم الإيراني، وهي

جماعات من الممكن استخدامها كوسيلة لإضعاف الجمهورية الإسلامية وزعزعة استقرارها، من أجل إجبار طهران على تكريس المزيد من الموارد والجهود للشأن الداخلي، على حساب مغامراتها التوسعية إقليميا ودوليا.

هل بدأت معالم مصير ترامب بالتكشف

يوجين روبنسون . واشنطن بوست . ٢٠١٨/١٢/١٣

كان هناك الكثير من الأخبار القانونية المروعة للرئيس ترامب هذا الأسبوع، ولكن ربما كان الأسوأ قد حصل من مسؤول لم يؤد اليمين القانونية بعد.

وقالت ليتيتيا جيمس، التي ستصبح وكيلة النيابة العامة في نيويورك الشهر المقبل، إنها تخطط "لاستخدام كل مجال من مجالات القانون للتحقيق مع الرئيس ترامب ومعاملاته التجارية ومعاملات أسرته أيضًا". متابعة اتهامات الدولة ضد شركاء ترامب الذين قد يعفو الرئيس عن الجرائم الفيدرالية.

لا عجب أن ترامب لم يكن متصلاً عندما سقط تشاك ونانسي.

كان ترامب يسير على حبل ضيق من الأكاذيب طوال حياته، وهو الآن يترنح. لقد تضخم ثروته. لقد عززت فطنته التجارية. لقد نجح في إقناع أنصاره بأنه رجل أعمال محترم وقاد ببراعة إمبراطورية عقارية واسعة. في إعلان خيالي لعام ٢٠١٥ عن قيمته الصافية، ادعى أن علامته التجارية وحدها – فقط اسم ترامب – كانت تبلغ قيمتها ٣ مليارات دولار.

أتساءل ما الذي يستحقه الآن.

في الواقع، لم يأت ترامب في أي مكان بالقرب من أعلى مرتبة لمطوري العقارات في نيويورك. لم يدير مؤسسة ضخمة مترامية الأطراف، بل شركة عائلية صغيرة كان فيها هو وأولاده يتحكمون مباشرة. كان يُنظر إليه على أنه غير جدير بالثقة لدرجة أن أباطرة حقيقيين رفضوا أن يكون لهم أي علاقة معه. عندما حاول أن يتفوق على كل شيء في كل ما يتعلق بتطوير الكازينو في أتلانتيك سيتي، فقد فشل فشلاً ذريعاً رغم جهود والده لإنقاذه. لقد ترك مصرفيوه حاملين الحقيبة، والآن معظم المؤسسات المالية الكبرى لن تقرض مؤسسة ترامب عشرة سنتات.

كانت مهارة ترامب التي لا يمكن إنكارها كمشهد تلفزيوني على "المبتدئ" أنقذه من الخراب الكلي.

الآن بدأ القانون في الضغط عليه من كل الاتجاهات. حكم على موكله السابق، مايكل كوهين، يوم الاربعاء بالسجن ثلاث سنوات. واحدة من الجرائم التي اعترف كوهين بأنها تنتهك قوانين تمويل الحملات الفيدرالية من خلال تنظيم المدفوعات ذات الرقم الست إلى نموذج بلاي بوي ونجم أفلام الكبار، في الأسابيع التي سبقت انتخابات عام ٢٠١٦، لضمان سكوتهم حول المواجهات الجنسية التي يقولون إنها واجهتهم ورقة رابحة. يقول كوهين إنه فعل ذلك في اتجاه ترامب.

يرفض حلفاء ترامب الذين لا يرون شرًا كوهين ككاذب أكيد حول مسائل أخرى. ولكن يوم الأربعاء أيضا، اعترفت الشركة التي تملك الشركة الوطنية المستفسرة – أميريكان ميديا إنك (AMI)، والتي يديرها صديقها المقرب ديفيد بيكر، بأن تلعب دورا رئيسيا في هذا النظام المالي. كان الهدف، وفقا للشركة، هو مساعدة ترامب في الفوز في الانتخابات.

ورد ترامب بتغريده قائلاً: "لم أقم بتوجيه مايكل كوهين لخرق القانون". ولكن في الماضي، قال الرئيس أيضًا إنه لم يكن هناك أي مدفوعات مالية. أنه إذا تم دفع هذه المبالغ، لم يكن يعرف عنها ؛ وأن المدفوعات، التي بلغ مجموعها ٢٨٠ ألف دولار، كانت "صفقة خاصة بسيطة".

خلاصة القول هي أن شاهدين، كوهين و AMI، يتورطان بشكل مستقل الآن رئيس الولايات المتحدة في ارتكاب جنازيْن.

يتم تقديم قضية تمويل الحملة من قبل المدعين الفيدراليين في المقاطعة الجنوبية من نيويورك. وبالعودة إلى واشنطن، كان المحامي الخاص روبرت س. مويلر الثالث مشغولاً أيضاً.

علمنا هذا الأسبوع أن مايكل فلين، مستشار ترامب للأمن القومي الذي لم يدم طويلا، التقى بفريق مولر ١٩ مرة ليخبرهم بما يعرفه. علمنا أيضا أن كوهين كان يتعاون بشغف مع التحقيق مولر. وهذا يعني أن شخصين على الأقل في وضع يسمح لهما بمعرفة ما إذا كان التواطؤ مع الروس قد تم غنائها مثل الطيور المغردة.

لكن الأمر الأكثر خطورة بالنسبة إلى ترامب وعائلته على المدى البعيد هو ما قد يكتشفه مسبار ولاية نيويورك.

ما مقدار إيرادات منظمة ترامب من بيع العقارات الفاخرة إلى شركات القلة من روسيا و kleptocracies الأخرى؟ من أين أتت أموال المشترين هذه؟ لماذا دويتشه بنك – داهمت السلطات الألمانية في الآونة الأخيرة والتحقيق في غسل الأموال – المؤسسة المالية الرئيسية الوحيدة على استعداد لإقراض المال لترامب في السنوات الأخيرة؟ من أين حصلت شركة ترامب على المبالغ النقدية الكبيرة المستخدمة في العديد من الصفقات التي كشف عنها الصحفيون؟ كم كان هناك اختلاط بين شركة ترامب ومؤسسته الاسمية؟

لقد حول المحاسب القديم لترامب، ألين فايسبيرج، دليل الدولة. قد يكون هو فيرجيل الذي يوجه المدعين الفيدراليين والمحليين والمحليين من خلال جحيم Trumpian من شركات shell ومعاملات مبهمة. تبدأ الخطوط العريضة لمصير ترامب في الظهور.

إعتاق الولايات المتحدة من عذاب الشرق الأوسط

تامارا وايتس ومارا كارلين . معهد بروكنغز . ٢٠١٨/١٢١/١١

رغم كون الأمر مؤلماً، تحتاج الولايات المتحدة أن تباشر العمل للانسحاب من التزاماتها الكبيرة في الشرق الأوسط. هذه هي الخلاصة التي نقدمها في المقالة التي نُشِرت على فوراين أفيرز بعنوان " America' East Purgatory: The case for doing Less". وفي الوقت الذي تتراجع فيه مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بما يتماشى مع رغبة الشعب الأمريكي بالالتزامات في المنطقة، لا بد من أن تتبنى الولايات المتحدة سياسة تجاه الشرق الأوسط تتّسم بمزيدٍ من الوضوح والنظام.

جهد كل من باراك أوباما ودونالد ترامب لتحقيق التوازن بين رغبتهما بتخفيض التزامات الولايات المتحدة الإقليمية من جهة وانهيار النظام الإقليمي والاحتجاجات الصاخبة للشركاء الأمريكيين الإقليميين من جهة أخرى. وقد أدّت ديناميكية التجاذب بين التفضيلات الأمريكية والإقليمية إلى خلق أسوأ نهجٍ لصناعة السياسات، يكون فيه التدخل الأمريكي كبيراً بما يكفي لتكبد تكاليف كبيرة، لكنه ليس بالقدر الكافي لدفع المنطقة نحو مسارٍ أكثر إيجابية.

وتعكس الحرب التي تدعمها المملكة العربية السعودية في اليمن هذه المشكلة بوضوح. إذ تدعم إدارة ترامب كمثيلتها السابقة، إدارة اوباما، الحملات الجوية السعودية لطرد المتمردين الحوثيين من الأراضي التي سيطروا عليها بعد اندلاع القتال في العام ٢٠١٥. وقد أدى ذلك إلى معاناة مدنية كبيرة ولم ينتج عنه أي نصر حاسمٍ – مما دفع أغلبية النواب للتصويت لصالح تقديم قرار ينهي الدعم الأمريكي للحملة. وتقول المملكة العربية والإمارات العربية إنّ اليمن يشكل جبهة مهمّة في وجه التوسع الإيراني وتؤكد إدارة ترامب ذلك. إلّا أنّ ترامب لا يزال متردداً بين عدم الرغبة في استعمال نفوذه للحث على إنهاء القتال وعدم رغبته كذلك بالاستثمار مباشرة في أهداف شركائه العسكرية. نتيجة لذلك، تورّط ترامب والولايات المتحدة إلى حدٍّ كبير في العواقب المروّعة لحربٍ لم يختَر أيهما خوضها ولا يملك أيهما سيطرة عليها، بالإضافة إلى أنّها تصرف الانتباه عن قضايا أخطر تتعلّق بالتعزيز الإيراني في بلاد الشام.

وقد أدّت الالتزامات العسكرية الشاملة وغير الحاسمة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية إلى جعل الكثير من الأمريكيين، بمن فيهم من هم في عالم السياسة، ينفرون من محاولات الولايات المتحدة لتحقيق إنجازات في الشرق الأوسط عبر بذل جهودٍ وحدها. ولتفادي الورطات، غالباً ما يتحدّث صانعو السياسات عن العمل "عبر" الشركاء الإقليميين و"معهم ومن خلالهم" بهدف تحقيق أهدافنا بكلفة أقلّ. غير أنّ النجاح يعتمد على عمل الشركاء الإقليميين لتحقيق الأهداف عينها كما نعمل نحن عليها. ففي الشرق الأوسط، فيما يتحارب الشركاء الإقليميون لبسط هيمنة إقليمية – وتتراجع أهمّية المنطقة في جدول مصالح واشنطن – يتزايد احتمال ألّا يكون هذا الحال. وفيما يستمرّ القادة الأمريكيون في تحويل الموارد اللازمة من أجل معالجة المنافسات على النفوذ مع روسيا والصين، يجدر بهم أن يكوّنوا نظرة أوضح حول مصالح شركائهم الشرق أوسطيين ومساوئهم وقدراتهم وقيودهم.

وفيما تتشارك الولايات المتحدة اهتمام المملكة العربية السعودية بمكافحة انتشار النفوذ الإيراني في المنطقة، يختلف الاثنان تماماً في كيفية تحقيق هذا الهدف ومكان تحقيقه. فلم يأتِ الدعم الأمريكي للحرب في اليمن وليدة ضرورةٍ استراتيجية أمريكية أو رؤيةٍ متشاطرة لكيفية دحر إيران، بل كتعويض للسعوديين عن الاتفاق النووي الإيراني.

وسيحمل الالتزام الأمريكي المتضائل في الشرق الأوسط مخاطر، ومن المرجّح أن تستمر المنطقة في تحمّلها مجموعة من التداعيات القاسية. لكن يبدو واضحاً أنّ الولايات المتحدة لا يمكنها واقعياً أن تحاول معالجة تحدّيات المنطقة الأساسية من دون استثمارات هائلة – وهي استثمارات لم تبدِ حتّى الآن استعداداً للقيام بها والتي قد لا تنجح حتّى. ونحن نعلم إلام يفضي القيام بالمزيد في الشرق الأوسط – وهو أمر ليس بجميل. وقد يبدو القيام بما هو أقلّ قبيحاً أيضاً، لكن نظراً إلى تكبّد واشنطن تكاليف عالية بإعطائها للشرق الأوسط الأولوية، آن الأوان للمحاولة.